مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٦٢٧

الخميس ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد لافروف/السيد نبينزيا/السيد بوليانسكي	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	ألمانيا	السيد أنين
	إندونيسيا	السيدة مرصودي
	بلجيكا	السيد فان دير بلوم
	بولندا	السيد تشابوتوفيتش
	بيرو	السيد بوبوليسيو باردواليس
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سنغر وايسنغر
	جنوب أفريقيا	السيدة باندور
	الصين	السيد وانغ يي
	غينيا الاستوائية	السيد إيسونو أنغوي
	فرنسا	السيد لو دوريان
	كوت ديفوار	السيد أمون – تانوه
	الكويت	الشيخ الصباح
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

السلام والأمن في أفريقيا

الشراكة من أجل تعزيز السلام والأمن الإقليميين

رسالة مؤرخة ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ موجّهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين للاتحاد الروسي وجنوب أفريقيا وغينيا الاستوائية وكوت ديفوار لدى الأمم المتحدة (S/2019/743)

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٣ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠١٩.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

السلام والأمن في أفريقيا

الشراكة من أجل تعزيز السلام والأمن الإقليميين

رسالة مؤرخة ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ موجّهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين للاتحاد الروسي وجنوب أفريقيا وغينيا الاستوائية وكوت ديفوار لدى الأمم المتحدة (S/2019/743)

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أود أن أرحب ترحيباً حاراً بالوزراء ومقدمي الإحاطات لنا والممثلين الآخرين الحاضرين في قاعة مجلس الأمن. وحضورهم اليوم يؤكد أهمية الموضوع قيد المناقشة.

ووفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل مصر إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمَيْ الإحاطتين التاليان اسماهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة ماريا لويسا ريبيرو فيوتي، رئيسة ديوان الأمين العام؛ والسيد موسى فقي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي؛

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو أيضا السيد جان – كريستوف بليار، نائب الأمين العام للشؤون السياسية والمدير السياسي للدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، إلى المشاركة في الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/743، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ موجّهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين للاتحاد الروسي وجنوب أفريقيا وغينيا الاستوائية وكوت ديفوار لدى الأمم المتحدة، يحيلون بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة فيوتي.

السيدة فيوتي (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الاتحاد الروسي على تنظيم هذه الجلسة بشأن السلام والأمن في أفريقيا.

إن التعاون بين الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء فيه، والجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية والآليات الإقليمية الأخرى، أشد إلحاحا الآن من أي وقت مضى. وتقوم شراكتنا على أساس القيم المشتركة المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، فضلا عن مبادئ التكامل والاحترام والملكية الأفريقية.

وفي عام ٢٠١٦، حدد مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ٢٠ من التحديات التي تواجه السلام والأمن. غير أن ما يبرز اليوم ليس هو التحديات التي تواجه القارة، بل تصميم رؤساء الدول والحكومات الأفريقية على التصدي لها بطريقة كلية. وفي عام ٢٠١٣، تعهدوا،

”بعدم ترك عبء النزاعات للجيل القادم من الأفارقة، وبالعمل على إنهاء جميع الحروب بحلول عام ٢٠٢٠“.

وفي تموز/يوليه في نيامي، اعتمد مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي ”إسكات البنادق: تهيئة الظروف المواتية لتنمية أفريقيا“ موضوعا لعام ٢٠٢٠. ويدل ذلك على الشراكة القوية بشكل متزايد بين الأعضاء من الدول الأفريقية باعتبارها حجر الزاوية في النهوض بالسلام والأمن، وهي الشراكة التي ترتكز على أساس من التنمية المستدامة الشاملة للجميع في القارة. وقد حقق الاتحاد الأفريقي ودوله الأعضاء إنجازات هامة في السعي إلى تحقيق مستوى أعلى من الفعالية والاعتماد على الذات والتعاون.

وقد جمع صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي حتى الآن ١٢٤ مليون دولار، وهو أعلى مستوى للاشتراكات المقررة منذ إنشاء الصندوق في عام ١٩٩٣. وأصبحت وحدة دعم الوساطة التابعة للاتحاد الأفريقي وشبكة النساء الأفريقيات لمنع نشوب النزاعات والوساطة في طور التشغيل حاليا، حيث تعززان القدرة على نزع فتيل الأزمات وتجعلان هذه الجهود أكثر شمولا.

كما عززت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي شراكتهما بتوقيع الأمين العام ورئيس الاتحاد الأفريقي على إطارين مشتركين: الإطار المتعلق بالسلام والأمن وإطار التنمية المستدامة. وقد تجلت هذه الشراكة على الصعيد القطري في عمليات السلام وفي حياة الناس. ووفر التنسيق الوثيق بين الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وشركاء آخرين الدعم للحوار والمصالحة في مدغشقر، ما أسهم بالتالي في إجراء انتخابات سلمية وحرة ونزيهة وذات مصداقية هناك في عام ٢٠١٨.

وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، قاد الاتحاد الأفريقي عملية وساطة بدعم من الأمم المتحدة وبمشاركة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والبلدان المجاورة. وتكللت تلك العملية بإجراء محادثات سلام تحت قيادة الاتحاد الأفريقي في الخرطوم أسفرت عن إبرام الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى في ٦ شباط/فبراير. وتدعم الأمم المتحدة بنشاط حاليا تنفيذ الاتفاق، بما في ذلك من خلال صندوق بناء السلام، مع التركيز على الأولويات العليا للحكومة وفي شراكة مع المجتمع المدني.

وفي غينيا – بيساو، تواصل المجموعة الخماسية التي تضم الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والاتحاد الأوروبي تقديم المساعدة للجهود الرامية إلى استعادة الاستقرار والحفاظ على السلام.

وفي السودان، أتاح توقيع الإعلان الدستوري في الشهر الماضي، في أعقاب الجهود التي قادتها إثيوبيا والاتحاد الأفريقي بدعم من الأمم المتحدة، إنشاء حكومة انتقالية تقودها القوى المدنية.

كما أن الشراكة مع المجتمع المدني الأفريقي بدأت تؤتي ثمارها حيث يبرهن لنا التقدم المحرز في دول مثل ليبريا، ومؤخرا غينيا – بيساو والسودان، على الإسهامات البالغة الأهمية للمرأة في تحقيق السلام والاستقرار.

وإلى جانب الجغرافيا، فإن المجالات المواضيعية للشراكة متنوعة وواسعة النطاق. كما يتنامى التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في مجال العمليات الانتخابية. وقبل الانتخابات التشريعية والرئاسية التي جرت في غرب أفريقيا خلال السنوات القليلة الماضية، نظم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل زيارات مشتركة أو منسقة مع مختلف الشركاء الأفارقة إلى سيراليون ونيجيريا والسنغال وبلدان أخرى لتعزيز إطلاق عمليات سلمية شاملة للجميع.

وتقدم الأمم المتحدة المساعدة في تنفيذ توصيات دراسة أجرتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل التصدي للتحديات المتعلقة بالرعي والأمن في غرب أفريقيا، وذلك بدعم من صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام.

وتتعاون الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي تعاونا وثيقا لضمان أن يكون للنساء والشباب صوت مسموع في عمليات السلام. ويصادف العام المقبل الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. وهي تتزامن مع هدف عام ٢٠٢٠ المتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في مجالي السلام والأمن لمنظومة السلم والأمن الأفريقية. وهذه فرصة سانحة لتجديد العزم. ولدى كل من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة استراتيجيات تتعلق بالشباب ومبعوثون معنيون

بهذا الموضوع. وهي أمور ذات قيمة ليست لأغراض الدعوة فحسب، ولكن أيضا بوصفها عوامل للتغيير في منظمتينا.

وفي وسط أفريقيا، يعمل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا بشكل وثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لتطوير وتعزيز قدراتها، بما في ذلك فيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات والوساطة والإنذار المبكر والتعاون مع المجتمع المدني وتعميم مراعاة المنظور الجنساني. وعززت المواءمة بين استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل واستراتيجية الاتحاد الأفريقي في المنطقة التعاون في التصدي للتحديات المتعددة الأوجه التي تواجه المنطقة، بما في ذلك من خلال منبر التنسيق الوزاري لمنطقة الساحل الذي يتشارك الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في رئاسته.

كما أن الشراكات بين المنظمات دون الإقليمية تزداد قوة. ويدعم مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ونظيره لغرب أفريقيا تنفيذ مذكرة التفاهم الموقعة في العام الماضي بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وعلى الرغم من التقدم المحرز، يتعين على المجتمع الدولي دعم الجهود الأفريقية بمزيد من الفعالية. وتواصل الأمم المتحدة العمل بشكل وثيق مع أفرقة الوساطة التابعة للاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية والدول الأعضاء والمجتمع المدني. وثمة حاجة إلى مواصلة تعزيز القدرات المؤسسية لتتمكن تلك الأفرقة من الاضطلاع بأنشطة دبلوماسية وقائية.

إن عمليات السلام التي نضطلع بها ذات أهمية أساسية في دعم الأمم المتحدة للسلام والأمن في القارة الأفريقية. ويعمل أكثر من ٨٠ ٠٠٠ من حفظة السلام حاليا في سبع عمليات لحفظ السلام في أفريقيا. وفي الواقع، من حيث عدد الموظفين والميزانية، فإن أكبر بعثاتنا تنتشر جميعا في القارة الأفريقية. والمساهمات المقدمة من الدول الأفريقية ذاتها لا غنى عنها في عملياتنا لحفظ السلام، ليس في أفريقيا فحسب، بل خارجها أيضا.

وتمثل أفريقيا الآن أكبر منطقة تساهم بقوات في بعثات الأمم المتحدة وثمة تعاون مباشر بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن عمليات حفظ السلام نفسها. وفي الصومال ومالي ومنطقة الساحل، تدعم الأمم المتحدة العمليات التي يقودها الاتحاد الأفريقي، إضافة إلى العمية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

ومع ذلك، يمكننا أن نقوم بما هو أفضل من ذلك. وقد أكد الأمين العام ضرورة كفالة إمكانية التنبؤ بتمويل عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي والتي يأذن بها مجلس الأمن والمُضطلع بها تحت سلطة المجلس، واستدامة ذلك التمويل ومرونته. كما أن الإرادة السياسية والموارد مطلوبة في جهود بناء السلام والحفاظ على السلام، بما في ذلك من خلال دعم الهياكل الأساسية من أجل السلام على الصعيدين المحلي والوطني والحوار السياساتي مع لجنة بناء السلام.

ومن المهم أيضا أن يقدم المجتمع الدولي الدعم الفعال لمبادرة الاتحاد الأفريقي المسماة ”إسكات البنادق بحلول عام ٢٠٢٠“. وقد عبر المجلس بالفعل عن دعمه القوي في القرار ٢٤٥٧ (٢٠١٩). وتزيد الأمانة العامة، فضلا عن وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، الدعم الذي تقدمه لتحقيق أهداف مبادرة الاتحاد الأفريقي.

ويتطلب بناء الشراكات وتسخير طاقتها رؤية والتزاما طويلي الأمد. وسيظل التعاون بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة قويا. ويتطلع الأمين العام إلى بناء شراكات أكبر وإلى التعاون، بما يمكن الاتحاد الأفريقي من تنفيذ رؤيته لعام ٢٠٦٣ التي تتوخى تحقيق تحول منصف يتمحور حول الإنسان ومن كفالة السلام والأمن الدائمين.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أشكر السيدة فيوتي على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن للسيد فقي محمد.

السيد فقي محمد (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أستهل كلمتي، سيدي الرئيس، بشكركم وحكومتكم على تنظيم هذه الجلسة الهامة بشأن حالة السلم والأمن في أفريقيا والشراكة من أجل تعزيز السلم والأمن الإقليميين.

يمر السلام في أفريقيا بتغيرات كبيرة. لقد انتهينا من إعداد بنية جديدة للسلام هي جيدة التصميم ولها أجهزة فعالة نسبيا. من أجل تحقيق الانسجام والترابط، جمعت هذه البنية بين جهود منظماتنا الإقليمية – أعمدة اتحادنا الأفريقي – وبين جهود الاتحاد نفسه. على مستوى العقيدة، تجسد هذه البنية أساساً للقيم المشتركة، والمنسقة حول المبدأ المزدوج المتمثل في وجوب اضطلاع الأفارقة بحل المشكلات بأنفسهم وتحملهم لتكلفة ذلك، إلى حد كبير، من موارد أفريقيا الخاصة. وعلى أساس هذا المبدأ المزدوج، اقترح الاتحاد الأفريقي هنا في مجلس الأمن وخارجه نموذجاً أصلياً لتمويل عمليات حفظ السلام الأفريقية.

في حين أنه من واجبات أفريقيا الأساسية أن تتحمل مسؤولية جزء كبير من هذا التمويل، إلا أن هذا لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يعفي مجلس الأمن، الجهاز الوحيد المسؤول الحقيقي عن السلام في العالم، من التزاماته بتوفير التمويل لتلك العمليات من الموارد المناسبة للمنظمة العالمية. هذه القضية تكمن اليوم في صميم شواغل السلم والأمن في أفريقيا.

إن العوامل التي تهدد السلام في أفريقيا تعطي أهمية ملحة لقيامنا بوضع مناهج مبتكرة للنظر في هذه العوامل وأفضل الطرق والوسائل للاستجابة الفعالة. إن الآليات التقليدية لمواجهة الأخطار التي تهدد السلام وبناء السلام وحفظ السلام لم تعد تتناسب تماما مع الوضع الجديد. فلا يمكن التصدي للإرهاب بجميع أشكاله والاتجار غير المشروع بجميع أنواعه من خلال النماذج السابقة. إن تكاليف هذه النماذج وروتينها البيروقراطي وطرق عملها وإعادة نشرها التشغيلية والتكتيكية تجعلها – حتى نكون صرحاء – غير مناسبة وغير فعالة ومتقادمة. يجب وضع نموذج جديد له آلية قانونية وسياسية ومالية وتشغيلية تتكيف بشكل أفضل مع السياق الاجتماعي والثقافي والديني للمجتمعات الأفريقية.

لقد أعاد الاتحاد الأفريقي مراراً تأكيد استعداده الكامل للعمل مع الأمم المتحدة، وخاصةً مع مجلس الأمن، نحو التقدم العقائدي والتشغيلي المنشود. وقد جئت اليوم لأؤكد مجددا استعداد أفريقيا المستمر في هذا الصدد.

إن نظرة عامة للسلام في أفريقيا تسلط الضوء على بعض قصص النجاح التي لا جدال فيها. إذ يجدر التنويه بتطبيع الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى من خلال تنفيذ الاتفاقات المبرمة تحت رعاية الاتحاد الأفريقي؛ والتقدم الكبير المحرز نحو السلام والمصالحة في جنوب السودان؛ ووجود مستوى معين من الاستقرار الإيجابي في مواجهة الإرهاب في الصومال ومنطقة بحيرة تشاد. وأحدث إضافة إلى هذه السلسلة من الإنجازات هو النجاح الكبير للوساطة الأفريقية في السودان، والتي مهدت الطريق نحو انتقال ديمقراطي سلمي قائم على توافق الآراء في البلاد.

ومع ذلك، يجب ألا يخفي التقدم المحرز نحو السلام في أفريقيا نقاط الضعف، وقبل كل شيء الحقائق المظلمة التي ما زالت تلقي بظلالها على المشهد العام للمستقبل. ففي منطقة الساحل لم تسفر الجهود التي بذلها المجتمع الدولي لاحتواء الإرهاب والقضاء عليه عن النتائج المتوقعة، حيث تستمر هذه الظاهرة في النمو وفي تهديد المناطق الواقعة خارج شمال مالي وحدها. ولذلك تضافرت جهود مجموعة الدول الخمس لمنطقة الساحل وقررت تجميع مواردها من أجل تقديم الردود المناسبة. إن دعم مجلس الأمن ضروري في هذا الصدد.

وأغتنم هذه الفرصة لأكرر دعواتي إلى تضامن حقيقي وفعال مع تلك البلدان، بما أن كفاحها ضد الفقر وسرطان تلك المنطقة، أي الإرهاب، هما من الشواغل الجديرة بأقوى أشكال التضامن الدولي. أية نقطة ضعف في هذا التضامن المنشود، بغض النظر عن الذريعة، من شأنها أن تسهل انتشار شبح الإرهاب، والذي، على الأقل في منطقة الساحل، يغذيه تفتيت أزمة أفريقية أخرى. في الختام، سأقول بضع كلمات حول الأزمة في ليبيا.

اتسمت الأزمة الليبية منذ البداية بالتهميش المحبط لأفريقيا، والذي تم استبداله بمجموعة متعددة من الأطراف الخارجية الفاعلة، كل منها يسعى وراء أهدافه الخاصة، كما يعلم الجميع. في أقل من عقد من الزمن، كشفت هذه الطريقة في معالجة القضية الليبية المدى الكامل لمحدوديتها في حين يستمر تدهور الأزمة وتستمر معاناة الشعب الليبي. لقد حان الوقت لوقف هذه العملية الجهنمية العبثية. يتوجب على مجلس الأمن وأفريقيا إعادة النظر بشكل جماعي في هذه الحالة وتجربة طريقة أخرى.

أولاً، يجب أن نقرر بوضوح أنه لا يوجد حل عسكري للأزمة. إن التنفيذ الصارم للحظر المفروض على الأسلحة – التي ما زالت تنتشر في جميع أنحاء البلاد وتسمح لمن يشنون الحرب بالاستمرار في ذلك عن طريق تمويل أسلحتهم من موارد ليبيا الخاصة – هو مسألة ملحة للغاية. يجب أن ننخرط بعد ذلك في عملية مفاوضات سياسية شاملة للجميع وحقيقية ويُعاد تنشيطها من أجل تحديد انتقال ديمقراطي وتوافقي قادر على التعامل مع حالات الطوارئ الإنسانية وتنظيم انتخابات حرة وشفافة، والتي هي أسس الشرعية السياسية الحقيقية في ذلك البلد.

هذا الهدف من السهل صياغته، لكن تحقيقه أمر معقد. إنه يتطلب آلية تنفيذ مشتركة – مع التركيز على عبارة ”مشتركة“ – لكي تأخذ زمام المبادرة. عند إنشاء هذه الآلية المشتركة الجديدة، من الأهمية بمكان أن نؤكد الدور المحوري لأفريقيا في قضية أفريقية شأنها شأن غيرها في قارتنا، حيث أظهرت المنظمة القارية كفاءتها ومعرفتها وخبرتها وتمرسها.

إن مركزية الاتحاد الأفريقي ليست مسألة نابعة من أنانية أو الشعور بالأهمية الذاتية. إنها مسألة منطقية ومن أجل السعي لتحقيق الكفاءة والنتائج الملموسة. وعند السعي لذلك لا يهدف الاتحاد الأفريقي، الذي لا توجد لديه مآرب معينة، إلا للعمل الجماعي القائم على شراكات نزيهة وليس بديلاً عن تلقي الأوامر أو تطهير الضمير. إنها مسألة تتعلق بالعمل سوياً، على أساس القيم المشتركة، ومن أجل المصلحة الوحيدة والفريدة للسلام والمصالحة والديمقراطية في ليبيا. وفي هذا الجهد المشترك، سنقدم محتوى محددًا لشراكتنا مع الأمم المتحدة، وفقًا للاتفاقية الإطارية الموقعة في نيسان/أبريل ٢٠١٧ هنا في نيويورك.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أشكر السيد محمد على إحاطته الإعلامية.

سأدلي الآن ببيان بصفتي وزير خارجية الاتحاد الروسي.

إن جلسة اليوم، التي نظمها الاتحاد الروسي، مع الأعضاء الأفارقة في مجلس الأمن، تؤكد من جديد المكانة الخاصة التي تحتلها القضايا الأفريقية في جدول أعمال المجلس. إن ضمان السلم والأمن في هذه القارة يكتسي أهمية قصوى للمجتمع الدولي بأسره.

تواجه القارة الأفريقية اليوم العديد من التحديات. ولا تزال المنطقة وهي ذات أعلى معدل من معدلات النمو السكاني غير مستقرة. وتواجه بعض بلدانها أزمات سياسية واجتماعية واقتصادية حادة. ولا تزال النزاعات بين الدول والجماعات العرقية بدون حل وهو ما يستغله الإرهابيون. هناك مناطق ساخنة ينشط فيها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة والجماعات المحلية التابعة لهما، مثل حركة الشباب وبوكو حرام وغيرهما، وهي موجودة الآن في جميع أنحاء القارة، من مالي إلى الصومال .

يجب ألا ننسى التاريخ المأساوي للقارة. نتيجة لنضال الشعوب الأفريقية غير المتهاود من أجل الحرية والاستقلال في الستينات، تمكنت من تحديد مستقبلها. وقد كان هناك دور رئيسي في عملية إنهاء الاستعمار لاعتماد الجمعية العامة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، وذلك بمبادرة من بلدي.

ولكن ظلت الدول الأفريقية منذ ذلك الحين تواجه تحديات خطيرة لسيادتها. وأدى التدخل المسلح في ليبيا الذي قامت به منظمة حلف شمال الأطلسي قبل ثماني سنوات إلى نشر الفوضى في البلد وقوض النظام الأمني في شمال أفريقيا وأدى إلى تدفق الأسلحة والمجرمين في جميع أنحاء القارة. وأصبحت ليبيا ملجأ ومنطلقا لمختلف أشكال الإرهاب، بالإضافة إلى المقاتلين القادمين من العراق وسورية وأماكن أخرى. وتعاني دول الصحراء والساحل من ذلك أيضا. وبات أمن بلدان غرب ووسط أفريقيا وكذلك أمن جنوب أوروبا في خطر. وقد أدان الأفارقة أنفسهم، خلال الاجتماع الذي عقده مؤخرا مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وكرسه لمسألة الوجود العسكري الأجنبي في القارة، التدخل العسكري الأجنبي في شؤون القارة وناشدوا شركاء أفريقيا الأجانب احترام المبادرات الإقليمية.

وتظهر النجاحات التي تم إحرازها مؤخرًا في حل الأزمات، على الرغم من كل ما ذكرته سابقًا، مدى فعالية الجهود عندما يقودها الأفارقة أنفسهم. وجرى الآن توقيع اتفاقات سلام شاملة وتنفيذها في جمهورية إفريقيا الوسطى وجنوب السودان. وبفضل الخطوات الشجاعة والمسؤولة للغاية التي اتخذها الزعماء في إثيوبيا وإريتريا والصومال وجيبوتي، تحسنت الحالة في منطقة القرن الأفريقي. وشهدنا في بلدان كبيرة، مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية ونيجيريا، إجراء انتخابات سلمية وديمقراطية. وأعتقد أن أهم حقيقة هنا هي أنه يكمن في صميم كل إنجاز من هذه الإنجازات الإرادة السياسية لقادة الدول الأفريقية أنفسهم، بمساعدة الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية.

وعلى خلفية هذا التقدم، لم يعد الهدف الطموح المحدد قبل ستة أعوام لإنهاء النزاع المسلح في أفريقيا بعيد المنال. ومما يساعد على تحقيق هذا الهدف إنشاء القوة الأفريقية الجاهزة في إطار منظومة السلم والأمن القارية. وقد بدأ ”مركز الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات“ عمله حاليا، كما يجري تعزيز جهود الاتحاد الأفريقي لمنع نشوب النزاعات عن طريق الاستفادة من إمكانات الهيئات الإقليمية والمساعي الحميدة للزعماء الأفارقة.

وفي الوقت نفسه، لا يزال الأفارقة بحاجة إلى دعم قوي من جانب المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن. ونعتقد أن هناك إمكانية كبيرة لزيادة التفاعل بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وتتيح الاجتماعات التشاورية المنتظمة بين المجلسين، التي سيُعقد الاجتماع القادم منها في الشهر المقبل في أديس أبابا، فرصة جيدة لمواصلة هذا التعاون. وهناك أيضا تعاون بين أمانتي الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، يتفاوت ما بين نشر بعثات مشتركة في مناطق النزاعات ومشاركة خبراء من الاتحاد الأفريقي في إعداد التقارير والاستعراضات القطرية التي تفيد بوصفها مبادئ توجيهية مهمة لقرارات مجلس الأمن.

ونرى أن إيلاء مجلس الأمن اهتماما وثيقا لقضية التمويل المستدام لعمليات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي له ما يبرره تماما. ونحيط علما بالتقدم المحرز في تحديد موارد صندوق السلام الأفريقي، مما يدل على تصميم القادة الأفارقة على تحمل نصيبهم من نفقات عمليات حفظ السلام الأفريقية. وبطبيعة الحال، ينبغي تعزيز إمكانية التنبؤ بمثل هذه العمليات وموثوقيتها ومرونة تمويلها. ونحن، في الاتحاد الروسي، على استعداد للعمل بصورة موضوعية بشأن مشروع القرار ذي الصلة الذي سيعده الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن كي ننظر فيه. وتؤيد روسيا أيضا المبادرات الأخرى للترويكا الأفريقية في المجلس

المتعلقة بالسلم والأمن في القارة. ونعتقد أن الترويكا الأفريقية حلقة وصل هامة بين مجلسنا والاتحاد الأفريقي.

وتقدم روسيا المساعدة لدعم السلم والأمن في أفريقيا وفقًا للقانون الدولي، بما في ذلك مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. ولا نفعل ذلك إلا بموافقة البلدان المضيفة. وتهدف هذه المساعدة إلى بناء قدرات البلدان على التعامل مع الأزمات.

ونعلق أهمية كبيرة على تنظيم برامج تدريبية لحفظة السلام من البلدان الأفريقية وغيرها من البلدان النامية. وبدأت خلال هذا الشهر دورة أخرى في أكاديمية التدريب التابعة لوزارة الشؤون الداخلية الروسية، وهي مصممة خصيصًا للشرطيات الأفريقيات. ولا نزال نوفر برامج للتدريب العسكري وإنفاذ القانون بشكل ثنائي ونقدم المساعدة العسكرية والتقنية. وقام المدربون الروس خلال الـ ١٨ شهرًا الماضية في جمهورية أفريقيا الوسطى بتدريب أكثر من ٣ ٠٠٠ فرد من أفراد القوات المسلحة لتلك الدولة ذات السيادة. وبعلم لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣)، قدمنا بالفعل شحنتين من الأسلحة الروسية لتلبية احتياجات جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث تصل الشحنة الأخيرة خلال هذا الشهر.

إن القوات المسلحة الفعالة ليست سوى جانب واحد من جوانب ضمان الأمن القومي. ويتطلب القضاء على الأسباب الجذرية للنزاعات معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية العويصة لبلدان المنطقة وتعزيز مؤسساتها الحكومية. ومن المهم بشكل خاص تدريب المتخصصين الأفارقة وتزويدهم بمجموعة واسعة من الخبرات. وتقوم روسيا بتوسيع نطاق الزمالات الدراسية والتدريب المجاني للأفارقة في مجالات الطب والتعليم والتقنيات المتقدمة والنقل ومجالات الخبرة المدنية الأخرى.

وسيؤذن مؤتمر القمة الأول بين روسيا وأفريقيا، الذي يُعقد في سوتشي خلال شهر واحد بمبادرة من الرئيس بوتين، ببداية فصل جديد في علاقتنا مع القارة. ونتوقع أن يحضر رؤساء دول أو حكومات جميع بلدان القارة تقريبًا، وكذلك رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد محمد، وقادة المنظمات دون الإقليمية. وسيغطي جدول الأعمال مجموعة واسعة من القضايا، من الحفاظ على السلام والأمن إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ونتوقع أن يسهم مؤتمر قمة سوتشي في تطبيع الحالة إجمالا في المنطقة الأفريقية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لوزير خارجية كوت ديفوار.

السيد أمون – تانوه (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): أهنئ، بداية، الاتحاد الروسي على توليه رئاسة مجلس الأمن خلال شهر أيلول/سبتمبر وأشكره بالنيابة عن كوت ديفوار على الموافقة على تنظيم هذه الإحاطة، بالاشتراك مع الأعضاء الأفارقة في مجلس الأمن، بشأن موضوع ”السلام والأمن في أفريقيا: الشراكة من أجل تعزيز السلام والأمن الإقليميين“. ويكتسي اختيار هذا الموضوع أهمية كبيرة ويعكس اهتمامنا المشترك بضرورة تحديد السبل والوسائل لإعداد استجابات مستدامة بشأن مسألتي السلام والأمن في أفريقيا.

إن الإحاطات المستنيرة التي قدمها رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ورئيسة ديوان الأمين العام تقودنا إلى نفس الاستنتاج المقلق ومفاده أن هناك تدهورا مقلقا في الحالة الأمنية في أفريقيا بشكل عام وفي منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية بصفة خاصة. وتستدعي هذه الحالات استجابات عاجلة ومتضافرة من جانب المنظمات الإقليمية، تركز على إقامة شراكات استراتيجية قوية ومفيدة لأطرافها كافة مع جميع الأطراف الفاعلة الثنائية والمتعددة الأطراف. ومع ذلك، لن تمكننا هذه الشراكات من تحقيق أهدافنا إلا إذا كانت تستند إلى فهم مشترك للديناميات المحلية والإقليمية التي تغذي انعدام الأمن وعدم الاستقرار. وتشمل هذه الديناميات، على سبيل المثال لا الحصر، الفقر والبطالة،

وهما بمثابة حاضنتين لتوسع الشبكات الإجرامية عبر الحدود والتطرف المصحوب بالعنف والجماعات المسلحة الإرهابية؛ ونقاط الضعف المتعلقة بالحوكمة السياسية والمؤسسية؛ وضعف قدرات حفظ السلام على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

وقبل أن تنتشر الأزمات وتتسبب في تداعيات إقليمية، فإنها تنشأ داخل الدول. وحتى تكون شراكتنا فعالة، يجب أن تركز إجراءاتنا المشتركة أولاً وقبل كل شيء على دعم الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفقر والبطالة، وبالتالي تعزيز قدرة الدول على مواجهة الأزمات.

ولذلك، ترحب كوت ديفوار بتوافق آراء المجتمع الدولي بشأن هذا المطلب الأساسي، كما يتضح من إطلاق خطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل في عام ٢٠١٣ والتي تغطي الفترة ٢٠١٨-٢٠٣٠، من أجل تكثيف الجهود وتسريع وتيرة الازدهار في منطقة الساحل؛ وإطلاق ”التحالف من أجل منطقة الساحل“ مع التزامات بتوفير مبالغ مجموعها حوالي ٧,٥ بلايين يورو؛ واعتماد المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لبرنامج استثمار ذي أولوية تضم حافظته ٤٠ مشروعًا رئيسيًا ترمي إلى ضمان تحسين التوازن بين التنمية والأمن وإيجاد روابط قوية بينهما. وفي رأينا، ستستفيد كل هذه المبادرات من تحسين التنسيق في إطار استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، وذلك لتجنب ازدواجية الجهود والاستفادة القصوى من الموارد.

ويكتسي بناء قدرات المؤسسات الإقليمية والآليات دون الإقليمية في مجالي منع نشوب النزاعات وبناء السلام نفس القدر من الأهمية. والإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، في ذلك الصدد، نموذج للتعاون من أجل السلام والأمن، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بمنطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية، تود كوت ديفوار أن تسلط الضوء على الجودة العالية للتعاون بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، الذي ييسر الدبلوماسية الوقائية ويبني قدرة الدول على الصمود ويدعم بناء السلام.

وأود كذلك أن أعرب عن دعم بلدي للشراكة المثمرة بين منظمة البلدان الأفريقية والاتحاد الأوروبي. ونحيط علما بالدور الهام الذي يضطلع به الاتحاد الأوروبي في تمويل منظومة السلم والأمن الأفريقية – وهي آلية استجابة هيكلية طويلة المدى للتصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن في القارة.

وعلاوة على ذلك، تدعو كوت ديفوار على وجه الاستعجال لتحسين قدرات الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مجالي الإنذار المبكر والاستجابة الاستباقية للأزمات كركيزة أساسية للشراكة من أجل السلام والأمن الإقليميين. ويرى بلدي في شبكة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للإنذار المبكر ونظام الاتحاد الأفريقي القاري للإنذار المبكر أداتين مهمتين للرصد الاستراتيجي وتحديد النزاعات الناشئة وصياغة الاستجابات السريعة على الصعد المحلية والوطنية ودون الإقليمية.

وفي منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا – التي شهدت، خلال السنوات الأربع الماضية، أكثر من ٢ ٢٠٠ هجمة أسفرت عن مقتل ما يقدر ب ١١ ٥٠٠ شخص وتشريد الآلاف – أخذ ذلك الالتزام بعدا جديدا، كما تجسد في مؤتمر القمة الاستثنائي لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الذي عقد في واغادوغو يوم ١٤ أيلول/سبتمبر. وقد قرر رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تجميع مواردها وتنسيق جهودها الرامية إلى مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية من دون المساس بالمبادرات الأمنية القائمة التي عانت من صعوبات في التمويل. واعتمد مؤتمر قمة واغادوغو خطة عمل ستمول من الموارد الداخلية بما يصل إلى بليون دولار.

وعلى الرغم من أن انعدام الأمن والاستقرار في أفريقيا بصفة عامة، وفي منطقة غرب أفريقيا بصفة خاصة، قد تفاقم بسبب ديناميات محلية، يجب علينا أن ندرك أن الصدمات الخارجية مثل النزاع الليبي قد أسهمت، منذ عام ٢٠١١، في انتشار الأسلحة والشبكات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية والجماعات الإرهابية المسلحة. ومن ثم فإن كوت ديفوار تدعو إلى تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، الأمر الذي من شأنه أن يسهم بلا شك في تحديد حل دائم للأزمة الليبية من خلال عملية سياسية شاملة وذات مصداقية.

إن الأخطار التي تهدد السلام والأمن مسألة أمنية إقليمية بتداعيات تتجاوز الحدود الأفريقية. وما من شك في أن أحد أوجه السلم والأمن الدوليين على المحك بشكل واضح، ولا يمكن أن يعزز إلا من خلال استجابات طويلة الأجل متعددة الجوانب ومعدة بروح شراكة معززة بين الأمم المتحدة والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف والمنظمات الإقليمية.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية والتعاون في جمهورية غينيا الاستوائية.

السيد إيسونو أنغوي (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): نظرا لأهمية الموضوع بالنسبة للقارة الأفريقية والمجتمع الدولي، تشكر غينيا الاستوائية الاتحاد الروسي على تنظيم هذه الجلسة الوزارية، إلى جانب البلدان الأفريقية الثلاثة المنتخبة للعمل في المجلس. كما نشكر السيدة ماريا لويزا ريبيرو فيوتي، رئيسة ديوان الأمين العام، والسيد موسى فقي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، على إحاطتيهما المفصلتين بشأن المسألة المعروضة علينا اليوم.

كانت النزاعات الأفريقية تتسم بالحروب العرقية والقبلية من أجل الحصول على الأراضي والموارد الطبيعية والسيطرة عليها، فضلا عن عوامل أخرى من قبيل السياسة والثقافة والمعتقدات والاحتياجات الاجتماعية. وقد خضعت تلك النزاعات الأفريقية التقليدية لتغييرات جذرية عند حلول ظواهر جديدة أدت إلى تفاقم العنف، مثل الإرهاب، الذي يتخذ أشكالا عديدة ويحدث في جبهات نشطة في جميع أنحاء العالم عن طريق أذرعه تنظيم القاعدة وحركة الشباب وبوكو حرام والجماعات المرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، الموجود جميعها الآن في أفريقيا.

ومن الظواهر الأخرى التي لا تقل أهمية زيادة التجارة والاتجار غير المشروع بالأسلحة والقرصنة ونمو الجماعات المسلحة والعنف الجنسي والاتجار غير المشروع بالماس والمعادن الأخرى وغير ذلك. فآثارها تشكل تهديدا كبيرا للسلام والأمن في أفريقيا ومشاريعها للتنمية الاقتصادية، مما يؤدي إلى الفوضى والتشريد والفقر والمرض والجوع والموت.

إن انتشار الأسلحة واستغلال الموارد الطبيعية والاتجار غير المشروع بها والتنافس عليها والفقر وضعف مؤسسات الدولة هي الأسباب الرئيسية للنزاعات التي تؤدي إلى استمرار عدم الاستقرار في المناطق أو الأقاليم المعرضة للنزاعات في أفريقيا. وعلى الرغم من التقدم المحرز صوب تحقيق السلام والأمن من قبل الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية وشركائها الدوليين، تفاقمت تلك المسببات بسبب نمو التطرف والإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية والعنف بين المجتمعات المحلية والآثار المترتبة على تغير المناخ، مثل الجفاف والفيضانات، وزيادة تدهور الأراضي والتصحر المؤثر على الزراعة التي تشكل أهم أسباب المعيشة للغالبية العظمى من الأفارقة.

وتتجلى نتيجة تغير المناخ والنزاعات المسلحة في زيادة عدد اللاجئين والمشردين داخليا. إن التشريد القسري، سواء داخليا أو خارجيا، أزمة تؤثر بشكل رئيسي على أفريقيا. ولإلقاء الضوء على هذه الأزمة اعتمد الموضوع التالي للاتحاد الأفريقي، للعام ٢٠١٩: ”سنة اللاجئين والعائدين والمشردين داخليا: صوب تحقيق حلول دائمة للتشريد القسري في أفريقيا“ بواسطة فخامة السيد أوبيانغ نغيما مباسوغو، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية.

يعقد مجلس الأمن كل سنة العديد من الدورات ومناقشات بشأن المسائل المتصلة بالسلام والأمن، مركزا بصفة رئيسية على أفريقيا. وتبرهن هذه الاجتماعات المستمرة أن كلا من مجلس الأمن والمجتمع الدولي يقران بأن عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام أدوات أساسية لإرساء السلام والأمن في القارة الأفريقية.

فالسلام والأمن في أفريقيا مهمان بالنسبة للاستقرار العالمي، وغينيا الاستوائية تعطي أولوية قصوى للمسائل الأفريقية في سياستها الخارجية. ولذلك السبب تشرفنا شرفا رفيعا، خلال رئاستنا للمجلس، بتقديم القرار ٢٤٥٧ (٢٠١٩)، بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي، بشأن إسكات دوي المدافع في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠. فسيشكل تنفيذ ذلك القرار أساسا متينا للتنمية الاقتصادية في أفريقيا. ويجب على الاتحاد الأفريقي نفسه أن يكفل التآزر السياسي والتنفيذي والتنسيق فيما بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية.

كما إننا بحاجة إلى زيادة التشاور بين هيئات الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن والجماعات الاقتصادية، وبالتالي تحسين وتعزيز الشراكة الاستراتيجية للتصدي المشترك وتحسين تنسيق مبادرات متسقة وفعالة لمنع وحل النزاعات في القارة وإدارتها، إذ أننا نعتقد أنه من المهم والضروري أن يشمل التعاون في منع نشوب النزاعات وحلها وإدارتها الجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية كشركاء ذوي أهمية في منظومة السلام والأمن العالمية.

وتكتسي مشاركة وتمكين النساء والشباب في تنمية أفريقيا أهمية حاسمة في إرساء أسس قوية لتسوية النزاعات وبناء السلام في القارة.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لوزيرة العلاقات الدولية والتعاون في جمهورية جنوب أفريقيا.

السيدة باندور (جنوب أفريقيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أنضم إلى زملائي في تقديم الشكر لكم، سيدي الوزير، على عقد هذه الجلسة. ونقدر الإحاطتين اللتين قدمهما السيد موسى فقي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، والسفيرة ماريا لويزا ريبيرو فيوتي، رئيسة ديوان الأمين العام.

إن هذه المناقشة وجيهة ومناسبة من حيث توقيتها، نظرا لأن معظم عمل مجلس الأمن تهيمن عليه حالات النزاع في القارة الأفريقية. وتتيح لنا هذه المناقشة فرصة فريدة للتفكير في الجهود الرامية إلى تسوية النزاعات في أفريقيا، بما في ذلك جهود البلدان الأفريقية نفسها، وكذلك من خلال الشراكات مع الجهات الفاعلة القارية والخارجية.

في البداية، يجب أن ننوه بالخطوات الإيجابية التي قطعتها بلدان القارة في تحقيق تطلعات الاتحاد الأفريقي إلى إسكات دوي المدافع في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠ وفي السعي إلى إيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية. وقد أدى ذلك إلى تسوية ما ابتُليت به القارة من نزاعات طال أمدها.

ومنذ الانتقال من منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠٠٠، وضعت القارة إطارا قويا وفعالا للتصدي للتحديات والتهديدات الأمنية التي تواجهها أفريقيا. وقد أوجدت هذه الأطر التآزر بين الاتحاد الأفريقي والآليات الإقليمية لمنع نشوب النزاعات وإدارتها وتسويتها. ومن خلال نجاح هذه المبادرات، قطعت القارة خطوات جبارة في الحد من النزاعات العنيفة والمسلحة، مُسترشدة بمبدأي الولاية الاحتياطية والتكامل بين الاتحاد الأفريقي ومنظماتنا الإقليمية.

بيد أن التحديات التي تواجه القارة، على الرغم من التقدم المحرز، تحديات معقدة ومتعددة وتنطوي على العديد من المسائل الشاملة. وتشمل تلك المسائل بناء السلام والأمن، وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة والقدرة على الصمود، وتعزيز سبل الوصول إلى الموارد والفرص الاقتصادية، وتعزيز وترسيخ الديمقراطية والحوكمة الرشيدة واحترام الإنسانية.

ومن الناحية التاريخية، فإن بعض العوامل التي تسهم في زعزعة الاستقرار وانعدام الأمن في القارة الأفريقية تشمل الفقر والتهميش وعدم المساواة والبطالة والفشل في إدارة التنوع وسوء الحوكمة والتنافس على الموارد الطبيعية والتدخل الخارجي، وفي الآونة الأخيرة، تداعيات تغير المناخ.

وعلاوة على ذلك، فإن مسائل الإرهاب والتطرف العنيف والعنف الطائفي أدامت عدم الاستقرار في بعض أجزاء القارة، مُستفيدة من الفراغ الناجم عن النزاعات الجارية في العديد من المناطق، فضلا عن آفة الفقر وعدم المساواة. كما أدت عمليات تغيير الحكومات القوة وبصورة غير دستورية في كثير من الأحيان من خلال المغامرات العسكرية إلى تدهور رأس المال الاجتماعي واقتصادات البلدان، مما أسفر عن انتشار العنف والأزمات الإنسانية. وأثر هذه التحديات لا يقتصر على القارة فحسب ولكنه يمتد إلى بلدان ومناطق أخرى. وينغي بذل جهود متضافرة وإقامة الشراكات لمعالجة جميع هذه التهديدات المعقدة، بما في ذلك فهم الظروف التي تؤدي إليها. وبالتالي، لكي ننعم نحن أبناء القارة بالسلام والازدهار المستدامين، لا بد من تحقيق تطلعات القارة المتوخاة في خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وخطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وتسهم الأمم المتحدة إسهاما كبيرا في مساعدة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا على تسوية حالات النزاع، لا سيما عن طريق نشر مبعوثيها وحفظة السلام لديها، وكذلك من خلال العمل القيم الذي تقوم به منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. كما أثبت الاتحاد الأفريقي ومنظماته دون الإقليمية القيادة من خلال الرد السريع من أجل صون السلم والأمن في القارة، بالاعتماد على قربه الشديد من الحالات وقدرته على فهم الديناميات السياسية الداخلية والإقليمية.

إن جنوب أفريقيا، منذ بداية ديمقراطيتها الناشئة، طرف فاعل نشط في الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. واعترافا بأهمية هذه المؤسسات المتعددة الأطراف، ساهمت جنوب أفريقيا بموارد كبيرة في كلتا المؤسستين. فقد كنا باستمرار واحدا من أكبر المساهمين الماليين لدى الاتحاد الأفريقي. ونحن أيضا مساهم رئيسي في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا. ويشمل ذلك مساهماتنا السابقة في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وكذلك في بوروندي، ووجودنا الكبير حاليا في جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث تشارك قواتنا في قوة لواء التدخل الفعالة جدا بغية بناء السلام في منطقتنا.

كما أيدنا بناء السلام في أفريقيا من خلال تقديم الدعم للعمليات السياسية. وسنواصل هذا الدعم، بما في ذلك عملنا لتدريب القيادات النسائية في مجال حفظ السلام وبناء السلام.

غير أن الأخطار التي تهدد السلام والأمن تتطلب أكثر من ذلك بكثير. وينبغي أن نعزز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في تحقيق تطلعاتنا إلى قارة مزدهرة وخالية من النزاعات. ومن بين المجالات الرئيسية المتعلقة بتعزيز تلك العلاقة تمويل عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي. ومن المؤسف أنه، على الرغم من الالتزامات في هذا الصدد، لم يحرز التقدم بشأن التمويل المستدام والذي يمكن التنبؤ به لعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي من الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة.

ومن المجالات الأخرى الهامة التي نود أن نرى إيلاء الاهتمام لها هو الحاجة إلى اتخاذ تدابير فعالة للعمليات الانتقالية والخفض التدريجي، بما فيها حفظ السلام والتعمير والتنمية بعد انتهاء النزاع. ومن الأهمية بمكان أن يتم تنسيق ومواءمة الجهود التي تبذلها جميع الجهات المعنية لكفالة فعالية أنشطة بناء السلام وتوطيد مكاسب السلام الناجمة عن هذه العمليات.

وينبغي للجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة والإطار المعني بإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع التابع للاتحاد الأفريقي أن يعملا معا من أجل تقديم المساعدة إلى البلدان الخارجة من

النزاع، على النحو الذي طلبته العديد من هذه البلدان. وتكتسي الملكية والقيادة الوطنيان أهمية لنجاح جهود بناء السلام، والأهم من ذلك، والحيلولة دون سقوط البلدان مجددا في النزاع.

ونود أيضا التأكيد على ضرورة مشاركة المرأة على قدم المساواة في عمليات السلام والأمن. وذلك لا يقتصر على البلدان التي تشهد النزاعات فحسب بل يشمل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من أجل كفالة اضطلاع المرأة بدور بارز في المسائل التي تناقش في مؤسسات مثل مجلس الأمن. وبالطبع، سيكون إشراك الشباب في هذه العمليات مهما أيضا. ولن يكون الغرض من هذه الأحكام والإجراءات هو المساواة بين الجنسين في السعي إلى إحلال السلام فحسب، بل هي شرط لازم لتحقيق السلام والأمن والتنمية على نحو مستدام وفعال في القارة.

وفي الختام، فإن بلدي على اقتناع راسخ بأن الشراكات من أجل تحقيق السلام والأمن في أفريقيا لا يمكن أن تنجح ما لم يكمل جميع الشركاء بعضهم البعض، مع العمل على تحقيق الهدف المشترك المتمثل في تحقيق السلام والأمن المستدامين. ويتطلب هذا الأمر دعم أفريقيا في تولي الريادة في إيجاد حلول للنزاعات التي لا تزال قائمة في القارة.

والنزاعات ليست لها حدود. إذ تمتد تداعياتها لتصل إلى جميع أنحاء العالم. ولذلك فمن مصلحتنا جميعا العمل بجد لضمان إيجاد عالم آمن ومزدهر.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس الوزراء ووزير خارجية الكويت.

الشيخ الصباح (الكويت): أود في البداية، أود أن أرحب بالسيدة ماريا لويسا فيوتي، رئيسة ديوان الأمين العام للأمم المتحدة، والسيد موسى فقيه محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، في مجلس الأمن، وأن أشكرهما على مشاركتهما في الجلسة وعلى إحاطتيهما القيميتين.

تأتي جلستنا اليوم استكمالا لجلسة مجلس الأمن التي عقدت صباح أمس (انظر S/PV.8626). وتتشارك وتتشاطر معها في العديد من العناصر، ولا سيما تعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين، وتعزيز الشراكة والجهود في مواجهة التحديات والمخاطر التي تهدد السلام والأمن الدوليين.

لقد شهد التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، عملا بالفصل الثامن من الميثاق، تطورا ملحوظا جديرا بالإشادة والإعجاب، حيث تم التوقيع هذا العام على أطر مشتركة للسلام والتنمية المستدامة، فضلا عن إضفاء الطابع المؤسسي على المؤتمرات السنوية المشتركة بين الجانبين على مستوى القمة، والإعلان المشترك بشأن التعاون لدعم عمليات السلام، والتعاون القائم بين المجلسين: مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، حيث تُعقد الاجتماعات السنوية الدورية التي نتطلع إلى أن تعقد أعمال الدورة الثالثة عشرة هذا العام في أديس أبابا خلال تشرين الأول/أكتوبر المقبل.

وبناء على ذلك، فإننا نشدد على أهمية الحفاظ على الجهود المبذولة التي حققت عدة مكاسب والبناء عليها، وعلى وجه الخصوص مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، بغية تمكين بعثات حفظ السلام من أن تكون أكثر كفاءة وأفضل تجهيزا وأكثر أمنا وقوة، ومما يستدعي ولايات قوية من مجلس الأمن وتمويلا مستداما يمكن التنبؤ به، مشيدين في هذا الصدد بالتزام الاتحاد الأفريقي المستمر بتغطية ٢٥ في المائة من تكاليف عمليات دعم السلام.

إن تضافر الجهود للتصدي للتحديات التي تهدد السلم والأمن من خلال الدبلوماسية الوقائية والوساطة يجب أن تكون خط الدفاع الأول لمنع نشوب النزاعات. والأمثلة على ذلك

عديدة. وفي هذا السياق، فإن أفضل طريقة لإسكات البنادق على نحو مستدام هي من خلال بناء السلام الدائم ومنع نشوب النزاعات من خلال العمل الدائم لإرساء قواعد السلام. وهذا يأتي فقط من خلال بناء مجتمعات يتمكن فيها جميع المواطنين من المشاركة الفعالة من أجل إرساء هذه القواعد. ومن أجل تحقيق السلام الدائم وأهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، يجب معالجة الأسباب الجذرية للعنف والنزاعات قبل نشوبها.

وقد نصت خطة لاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ على عدة عوامل لازمة لمنع نشوب النزاعات وحلها. بدايتها تكمن في ترسيخ ثقافة السلام والتسامح من خلال تعليم السلام للأطفال والشباب، بالإضافة إلى ترسيخ مفاهيم الحكم الرشيد والديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والعدالة ومعالجة جذور الخلافات التي نعلم جميعا أنها متعددة ومتشابكة.

لما كانت التنمية إحدى الركائز الأساسية للأمم المتحدة لتحقيق السلام المستدام بالإضافة إلى الأمن وحقوق الإنسان، فقد أولت دولة الكويت اهتماما بالغا بهذه الركيزة. وترجمت ذلك من خلال الدعم والمساهمة والشراكة مع كافة الدول الأفريقية إيمانا منها بأن أفريقيا هي العمق الاستراتيجي للعالم العربي، خاصة وأن هناك ١٠ دول عربية أعضاء في الاتحاد الأفريقي. ومن هنا، جاء تأكيد دولة الكويت في البيان الرئاسي لمجلس الأمن S/PRST/2019/5، بشأن أهمية التعاون والتنسيق ثلاثيا بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية بشأن قضايا السلام والأمن الإقليمية.

وكما أكد بجلاء تقرير الأمين العام السابق السيد كوفي عنان عن ”أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها“ (S/1998/318) بأنه لا يمكن أن يكون هناك سلم بدون تنمية، ولا يمكن أن يكون هناك تنمية دون سلم. إن هذه الرؤية تتسق مع أحد المبادئ والركائز الأساسية لسياسة دولة الكويت الخارجية، وعلى وجه الخصوص السياسة التنموية التي ينتهجها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية منذ عام ١٩٦١، حيث بلغت مساهمات الصندوق التنموية لـ ٥١ دولة أفريقية ما يناهز ١٠ بلايين دولار.

وقد أكدت الكويت في العديد من المناسبات أنها ستستمر في جهودها لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا، سواء كانت عبر التعاون الحكومي أو الشعبي أو من خلال المؤسسات التابعة للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، الذي يعتبر أفريقيا الساحة الكبرى لأنشطته التنموية في كافة المجالات: الصحة والطاقة والتربية والمياه والبنية التحتية.

كما أن مشاركة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح كضيف شرف في أعمال مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي التي عُقدت في أديس أبابا في عام ٢٠١٢، كأول زعيم عربي من خارج دول الاتحاد الأفريقي، تأتي تجسيدا لما توليه دولة الكويت من أهمية لهذه القارة بشكل عام وللاتحاد الأفريقي بشكل خاص. وتدلل على متانة علاقة دولة الكويت بدول الاتحاد ككل، وترسخ متانة العلاقات والشراكة القائمة بين جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي، التي تُرجمت بعد ذلك باستضافة دولة الكويت للقمة العربية الأفريقية الثالثة، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، تحت شعار ”شركاء في التنمية والاستثمار“، والتي تعهدت دولة الكويت خلالها قروض ميسرة بقيمة بليون دولار بالإضافة إلى مبلغ بليون دولار للاستثمار في البنى التحتية تحت إشراف الهيئة العامة للاستثمار. وعلاوة على ذلك، إعلان أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح عن مبادرة إنسانية سامي بتخصيص جائزة مالية سنوية لدعم الأبحاث التنموية في مجالات الغذاء والصحة والتعليم في أفريقيا بقيمة مليون دولار أمريكي تحمل اسم جائزة عبد الرحمن الصهيب للتنمية في أفريقيا كمساهمة من دولة الكويت في تشجيع ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتنمية الموارد البشرية في القارة الأفريقية.

وختاما، تعوّل دولة الكويت على الأمم المتحدة وأجهزتها بأن تعمل على تعزيز قدرة الدول الأفريقية على تنفيذ مبادرة إسكات البنادق في أفريقيا بحلول ٢٠٢٠، التي سبق وأن أكد على أهميتها مجلس الأمن في قراره ٢٤٥٧ (٢٠١٩). بالإضافة إلى تحقيق خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، التي تتواءم وتتسق مع أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وذلك بالتعاون مع الدول المانحة. وستواصل دولة الكويت، من خلال عضويتها كمراقب في الاتحاد الأفريقي، وبالتعاون مع دوله لتعزيز قدرة الاتحاد على تجسيد رؤية السلام والتقدم والرخاء ومنع نشوب النزاعات وحلها، وصون السلم والأمن وتحقيق الاستقرار في القارة الأفريقية، مع التأكيد على أهمية الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن إلى مستشار الدولة ووزير خارجية جمهورية الصين الشعبية.

السيد وانغ يي (الصين) (*تكلم بالصينية*): أود أن أبدأ بالترحيب بمبادرة روسيا، بصفتها رئيسة مجلس الأمن لهذا الشهر، بعقد جلسة إحاطة وزارية بشأن مسألة السلام والأمن في أفريقيا. واستمعت باهتمام إلى إحاطتين قدمهما كل من رئيس ديوان الأمين العام والسيد موسى فقي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي. وأثني على الجهود المبذولة لصون السلام والأمن في أفريقيا.

فلا يتعلق كلاهما برفاه الشعوب الأفريقية فحسب، بل يتعلقان أيضا بتحقيق السلام والاستقرار في العالم بأسره. وتدعم الصين البلدان الأفريقية في جهودها الرامية إلى حل المسائل الأفريقية وفقا لنهجها الخاص. وهي تثق تماما في قدرة أفريقيا في ذلك الصدد.

وإن مساعدة أفريقيا على تحقيق السلام والأمن هي أيضا من واجبات المجتمع الدولي ولا سيما مجلس الأمن. وينبغي أن نشيد بأفريقيا وأن نعطي أولوية لتحقيق السلم والأمن فيها. وينبغي أن نثق في أفريقيا وأن نولي اهتماما كاملا لدور البلدان الأفريقية في حل مسائلها بنفسها. وينبغي أن ندعم أفريقيا ونساعد على تعزيز قدرتها على صون السلم والأمن.

فأفريقيا موطن لخمس سكان العالم وبها أكبر عدد من البلدان النامية. وتشمل ثلثا المسائل المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن الشؤون الأفريقية. وأدت الحروب والنزاعات إلى تشريد ما يزيد على ٢٠ مليون شخص في القارة. ولذلك فإن إسكات دوي المدافع في أفريقيا هو ما يتطلع إليه جميع الأفارقة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يكون هدفنا أن يعمل أعضاء المجتمع الدولي معا لأجل تحقيقه. وفي بداية القرن الحادي والعشرين اتخذت البلدان الأفريقية خطوات جديدة لتعزيز قوتها عن طريق الوحدة وإحراز التقدم في بناء السلام والأمن.

وإذ تواصل البلدان الأفريقية التصدي لمسائلها الخاصة على نحو مستقل، فهي تعمل أيضا على تعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي، ما أدى إلى إحراز تقدم كبير في التسوية السياسية للمسائل الأفريقية. فالبلدان الأفريقية هي الأدرى بقارتها. ويجب على مجلس الأمن أن يولي مزيدا من الاهتمام إلى الأصوات الأفريقية واحترام وجهات النظر الأفريقية وتعزيز دور أفريقيا. وقد شهدت السنوات الأخيرة مزيدا من الحوار والتعاون بين المجلس والاتحاد الأفريقي. وينبغي مواصلة ذلك الزخم وتعزيزه.

وقد أبدت البلدان الأفريقية إرادة سياسية قوية لحماية السلام والأمن فيها. ولكنها لا تزال تواجه الصعوبات والتحديات. ولعل المشكلة الكبرى التي تواجهها هي نقص القدرات والتمويل. ويجب على المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، تحمّل مسؤوليته في ذلك. ويجب أن نساعد أفريقيا فيما يتعلق بتعزيز قدرتها على صون السلام والاستقرار ومكافحة الإرهاب، بما في ذلك التعجيل بتطوير القوة الاحتياطية الأفريقية والقوة الأفريقية للاستجابة الفورية للأزمات والنظام القاري للإنذار المبكر. وتتطلع البلدان الأفريقية إلى الأمم المتحدة لأجل

الحصول على تمويل كاف ومستقر ومستدام لدعم عمليات السلام بقيادة الاتحاد الأفريقي. وذلك مطلب مشروع ومبرر وتؤيده الصين تأييدا كاملا. وندعو أعضاء المجلس إلى التوصل إلى توافق في الآراء على ذلك الأمر في أقرب وقت ممكن واتخاذ مزيد من الإجراءات بغية إحلال السلام والاستقرار في أفريقيا.

ونرحب بإنشاء الحكومة الائتلافية الانتقالية في السودان، ونحن على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي للاضطلاع بدور بنّاء في مجال تحقيق السلام والاستقرار في السودان. ولقد حققت العملية المختلطة في دارفور نجاحا. ولذلك ينبغي انسحابها بحلول حزيران/يونيه من العام المقبل على النحو المقرر. ويجب أن يكفل ذلك إمكانية توجيه تلك الموارد الهامة لحفظ السلام إلى الأماكن التي تشتد فيها الحاجة العاجلة إليها.

وبفضل جهود الوساطة التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والجهات الفاعلة الأخرى، وقّعت جميع الأطراف في جنوب السودان الاتفاق المعاد تفعيله لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. ونأمل في أن تعمل الأطراف على تنفيذه بجدية لبدء مرحلة جديدة من إعادة الإعمار الوطني.

وسببت النزاعات في ليبيا التي استمرت لأكثر من ثماني سنوات، في معاناة يعجز عنها الوصف لشعب ذلك البلد. ويجب على المجتمع الدولي اتخاذ إجراء حقيقي لمساعدة ليبيا على إنهاء النزاع واستئناف الحوار السياسي. ومن المهم مواصلة عملية سياسية ليبية بقيادة ليبية ودعم العمل الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والممثل الخاص للأمين العام سلامة، والاستفادة من المزايا النسبية للمنظمات الإقليمية ودورها، مثل الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية بغية تحقيق التآزر مع الأمم المتحدة.

وتؤيد الصين المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في جهودها الرامية إلى تحقيق السلام والأمن الإقليميين. ونهيب بالمجتمع الدولي أن يقدم الدعم اللازم للقوة المشتركة، وندعو المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا إلى الاضطلاع بدور رائد فيها.

ويعتمد تحقيق السلام والأمن في أفريقيا على تحقيق السلام والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى – بوصفها قلب القارة. وينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يواصلا دعم الجهود التي تبذلها جماعة شرق أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، فضلا عن تعزيز التعاون بين بلدان المنطقة وتعزيز العمليات السياسية وعمليات السلام على الصعيد الإقليمي. وتؤيد الصين الفكرة التي اقترحها المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى السيد هوانغ شيا، لتحسين التنمية من خلال التعاون وتعزيز السلام بواسطة التنمية.

وتتابع الصين عن كثب التطورات المستجدة فيما يتعلق بوباء إيبولا في أفريقيا. وقررنا تقديم المعونة الإنسانية الطارئة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وبلدان أخرى. ونواصل العمل مع منظمة الصحة العالمية والاتحاد الأفريقي لمنع انتشار الوباء ومكافحته ضمن الإجراءات الملموسة التي نتخذها للوقوف إلى جانب الأشقاء الأفارقة في أوقات الحاجة. وتدعو الصين المجتمع الدولي إلى اتخاذ خطوات أكثر صلابة لمساعدة جمهورية الكونغو الديمقراطية وبلدان أخرى على التغلب على هذا الوباء في أقرب وقت ممكن.

وتتمتع الصين وأفريقيا بصداقة جيدة وتربط بينهما علاقات الأخوة والشراكة. وسيؤدي مبدأ الإخلاص إلى الصداقة والجهود القائمة على وحسن النية والسعي إلى تحقيق الصالح العام والمصالح المشتركة التي حددها الرئيس شي جينبينغ بوصفها موجها رئيسيا لسياسات الصين في أفريقيا. ونعمل في إطار منتدى التعاون الصيني الأفريقي مع البلدان الأفريقية على بناء مجتمع صيني أفريقي ذي مستقبل مشترك يتسم بالمسؤولية المشتركة والتعاون المفيد لجميع الأطراف وتحقيق السعادة للجميع، فضلا عن الازدهار الثقافي والأمن المشترك والتعايش المنسجم.

وتواصل الصين دائما تقديم المساعدة إلى أفريقيا في كفالة تحقيق السلام والأمن. وإذ نتكلم الآن هناك ما يزيد على ٢ ٠٠٠ من حفظة السلام الصينيين يدافعون عن السلام في خمس بعثات تابعة للأمم المتحدة في أفريقيا. على مدى أكثر من عقد واصلت البحرية الصينية تنفيذ بعثات الحراسة في خليج عدن وفي المياه قبالة سواحل الصومال. وأنجزت ما يزيد على ١ ٢٠٠ مهمة لحماية أكثر من ٦ ٧٠٠ سفينة. وندعم أفريقيا في تعزيز قدرتها على صون السلام والأمن. وكانت أول مساهمة من جانبنا لتعزيز الدفاع بقيمة ٢٠٠ مليون ين إلى أفريقيا دعما للقوة الاحتياطية الأفريقية والقوة الأفريقية للاستجابة الفورية للأزمات. وبالإضافة إلى ذلك وفرت الصين مبلغ ٣٠٠ مليون ين للجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل وللقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

ويعطي الصندوق المشترك بين الصين والأمم المتحدة للسلام والتنمية الذي أعلن الرئيس شي جينبينغ إنشاءه في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ الأولوية لحفظ السلام ومكافحة الإرهاب والتنمية المستدامة في أفريقيا. وأصبح الصندوق الذي رعى ٣٤ مشروعا أفريقيا منصة جديدة للتعاون الثلاثي بين الصين وأفريقيا والأمم المتحدة. وأود أن أكرر القول بأن الصين ستواصل دائما الوقوف بحزم إلى جانب أفريقيا في الطريق المؤدي إلى السلام والتنمية فيها وستكون إلى جانبها في كل خطوة على ذلك الطريق.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن إلى وزير الشؤون الأوروبية والخارجية في فرنسا.

السيد لودريان (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): بداية، أود أن أشكر الاتحاد الروسي على عقد هذه المناقشة الهامة جدا اليوم بشأن الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية.

ويدرك المجلس جيدا التزام الرئيس ماكرون الشخصي إزاء أفريقيا. ففي البيان الذي أدلى به في واغادوغو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ وصف التحدي الذي تواجهه فرنسا في علاقاتها الجديدة مع أفريقيا: المسؤولية المشتركة. ويعني ذلك أنه لا يمكننا الاعتماد على الأنماط القديمة. فلم تعد أفريقيا تتطلع إلى سخائنا، بل إلى الشراكة معها. وستواصل فرنسا العمل مع أفريقيا لبناء شراكات اقتصادية دائمة وعلى قدم المساواة بحيث تؤدي إلى الاستثمار في القطاع الخاص والابتكارات والشباب الأفريقي. وسيكون ذلك محور مؤتمر القمة الفرنسية الأفريقية المقبلة التي سنقوم بتنظيمها في بوردو في حزيران/يونيه ٢٠٢٠.

وفي رأينا فإن نهج الشراكة ينطبق أيضا على الأمن الجماعي. إن التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية يمكننا من توحيد جهودنا السياسية وتحديد استراتيجيتنا بشكل أوثق بما يتماشى مع الحقائق في الميدان. كما يجعل من الممكن تحقيق الاستفادة القصوى من الوسائل المتاحة لنا حرصا على توخي الكفاءة. إننا نرى اليوم أن الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة يثبت أنها ذات قيمة كبيرة من حيث منع نشوب الأزمات والوساطة وتنفيذ العمليات.

ويمكننا أن نذكر عدة أمثلة في هذا الصدد، ومنها في الآونة الأخيرة في السودان ومدغشقر حيث حظت جهود الاتحاد الأفريقي بدعم من الأمم المتحدة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وشركاء آخرين، بما في ذلك فرنسا والاتحاد الأوروبي. ولقد عززت هذه الجهود المشتركة الشفافية والمصداقية في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٨ وكانت بمثابة نموذج ناجح لمنع نشوب الأزمات. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، فإن الجهود المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة أدت إلى توقيع اتفاق سلام بين الحكومة والجماعات المسلحة في ٦ شباط/فبراير. ويبج أن تستمر اليقظة والمشاركة المنسقة من جانب جميع الشركاء الدوليين من أجل ضمان التنفيذ الكامل لهذا الاتفاق.

وعلاوة على ذلك، في منطقة الساحل، فإن العمل المشترك من جانب الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل أمر أساسي لكفالة تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي – نتائج عملية الجزائر – وأن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي يضطلعان بدور رئيسي في لجنة رصد التنفيذ. وهو حيوي أيضا في مجال مكافحة الإرهاب، حيث توفر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي الدعم اللوجستي إلى القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ولا بد من تعزيز وتنسيق وتوسيع نطاق ذلك العمل المشترك.

وتؤيد فرنسا المبادرات التي اتخذها رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر القمة الموسع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذي عقد في واغادوغو. ودعا رؤساء الدول والحكومات إلى تحسين التنسيق بين الجهود الدولية وإلى تعزيز التعاون فيما بين دول المنطقة ووقف انتشار هذا التهديد. وفي هذا الإطار، اقترحت فرنسا وألمانيا إقامة شراكة جديدة من أجل الأمن والاستقرار في منطقة الساحل. وستعمل هذه الشراكة على تعزيز التنسيق فيما بين مختلف إجراءات الدفاع والأمن الداخلي، وتوسيع محيطها بما يمكن من مواصلة الاضطلاع بالعمل في البلدان المجاورة لبحيرة تشاد.

ولكن اليوم، تقع على عاتقنا زيادة تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة ودور مجلس الأمن. وفي مبادرة العمل من أجل حفظ السلام للأمين العام، فقد ركز بقدر كبير على الشراكات الطويلة الأجل لأسباب وجيهة. وتتوقف قدرتنا على العمل الجماعي، أولا وقبل كل شيء، على رؤيتنا المشتركة. وهذا هو السبب في أننا نشارك بنشاط في المشاورات السنوية بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. ويجب أيضا أن نعزز تبادل المعلومات فيما يتعلق بالإنذار المبكر، كما ذكر بالفعل عدة مرات، من أجل تحسين القدرة على التنبؤ ومنع نشوب الأزمات.

كما يجب أن نمضي إلى أبعد من ذلك فيما يتعلق بالتمويل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لعمليات السلام الأفريقية المقبلة. وكما نعلم، فإن أعضاء المجلس الأفارقة يطلبون منا كفالة استدامة التمويل وإمكانية التنبؤ به. وتؤيد فرنسا النهج الذي يتبعه الاتحاد الأفريقي، الذي يهدف في نهاية المطاف إلى أن يأذن مجلس الأمن، على أساس كل حالة على حدة، وفقا لطرائق محددة، استخدام المساهمات الإلزامية، بالإضافة إلى مساهمات الاتحاد الأفريقي في تمويل هذه العمليات.

ونحن مقتنعون بأن عمليات السلام الأفريقية تلبي ثلاث احتياجات: أولا، الضرورة السياسية، حيث انه لا شيئ يمكن أن يحل محل عزم البلدان الأفريقية على النهوض بالسلام في القارة الخاصة بها؛ وثانيا، الضرورة الاستراتيجية، لأن القدرة على القيام بعمليات السلام لا تزال غير متوفرة؛ ثالثا، لااحتياجات التشغيلية، حيث أن الوحدات الأفريقية هي الأقدر على تحقيق النجاح التكتيكي وذلك بفضل المعارف والخبرات في الميدان. ويجب أن ننظر في مدى فعالية تعاون نيجيريا وتشاد والنيجر والكاميرون في مكافحة جماعة بوكو حرام في المراحل المبكرة.

ولذلك، أود أن أشيد بالعمل الذي يضطلع به الأمين العام ومفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن هذه المسألة. لقد أحرز تقدم كبير، من قبيل الالتزامات التي تعهدت بها الدول الأفريقية في مؤتمر قمة كيغالي بتمويل ٢٥ في المائة من تكاليف هذه العمليات بحلول ٢٠٢٠، من خلال صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي. ما زال يتعين علينا أن نقطع شوطا في عدة مجالات، ولكننا نأمل بصدق أن نحرز تقدما كافيا في الأشهر المقبلة لكي نرى نتائج سريعة وفعالة.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لوزيرة خارجية إندونيسيا.

السيدة مارسودي (إندونيسيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تتشاطر إندونيسيا رأي مقدمي الإحاطات المتمثل في أن الشراكة مع جميع أصحاب المصلحة على جميع المستويات أمر بالغ الأهمية عند التصدي لتحديات السلام والأمن في أفريقيا. وقد بدأت إندونيسيا الشراكة مع أفريقيا منذ أيام أجدادنا بينما كانوا يحاربون من أجل الاستقلال. ومنذ ذلك الحين، أصبحت العلاقات بيننا أمتن وأكثر تطورا وعملية المنحى بقدر أكبر بهدف التصدي للتحديات العالمية المشتركة. لكن هناك شيئا واحدا لم يتغير – ستزل علاقاتنا دائما قائمة على حسن النية والنزاهة والإخلاص. تلك هي روح التكاتف التي نحتاج إلى تكرارها على الصعيد العالمي: شراكة لا يترتب عنها أي ضرر لأفريقيا؛ شراكة من شأنها أن تحقق المنافع المتبادلة لأفريقيا؛ شراكة من شأنها أن تحقق المساواة والتقدم المشترك لأفريقيا. وأود أن أتناول بعض النقاط في هذا الصدد.

أولا، أود أن أشدد على أهمية الحلول النابعة من الداخل. يلاحظ تقرير الأمين العام (S/2018/678) أن التحديات التي تواجه السلام والأمن في بعض أنحاء أفريقيا تزداد تعقيدا وتقلبا. ولا يوجد حل واحد ناجع لجميع المشاكل، وهذا هو السبب في أننا نؤمن بمبدأ الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية. ومن هذا المنطلق، تؤيد إندونيسيا مبادرة إسكات دوي المدافع في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠ من خلال تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

ثانيا، هناك حاجة إلى تعزيز الشراكة مع المنظمات دون الإقليمية والمنظمات الإقليمية الأخرى. لقد اضطلعت المنظمات دون الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بأدوار هامة في منع وحل الصراعات في مناطقها. والتعاون والتآزر الأقوى في الميدان أكثر أهمية. إن التعاون بين بعثات حفظ السلام التابعة الأمم المتحدة وعمليات السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي لمكافحة الإرهاب دليل على هذا التعاون في الميدان. إن التعاون والتآزر الأقاليمي يكتسي نفس الأهمية. وتستمر الجهود المبذولة من جانب رابطة أمم جنوب شرق آسيا والاتحاد الأفريقي لإقامة تعاون أوثق بين المنطقتين بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك.

ثالثا، لا بد من تحسين الدعم الدولي للتنمية الأفريقية وكذلك لبناء القدرات. فالنمو الاقتصادي أحد المتطلبات الأساسية لتحقيق السلام. وقد أدت إندونيسيا دورها في دعم أفريقيا من خلال برامج التعاون التقني وبناء القدرات. وعقدت إندونيسيا المنتدى الإندونيسي الأفريقي في نيسان/أبريل ٢٠١٨ والحوار الإندونيسي الأفريقي بشأن البنية التحتية في آب/أغسطس من هذا العام. وأسفر هذان الحدثان عن تعاون اقتصادي ملموس في مختلف القطاعات الاستراتيجية، بما في ذلك البنية التحتية والتجارة والتواصل والصناعات الاستراتيجية. واستضافت إندونيسيا في العام الماضي أيضا الحوار الإندونيسي الأفريقي بشأن البحرية بهدف تعزيز التعاون في مجال الأمن البحري ومصائد الأسماك المستدامة. وأثبتت هذه الأنشطة فعاليتها في تحسين الاقتصاد والتنمية والأمن الغذائي وتوفير سبل العيش لإخوتنا وأخواتنا الأفارقة.

أخيرا، ستواصل إندونيسيا التزامها بصون السلام في أفريقيا من خلال مشاركتها في عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة. وتساهم إندونيسيا حاليا في سبع بعثات في أفريقيا: بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. وفي المستقبل،

سنواصل العمل في بعثات حفظ السلام في أفريقيا عن طريق إشراك المجتمعات المحلية من أجل كسب قلوب وعقول المجتمعات المحلية وتحقيق هدف إحلال السلام والاستقرار في أفريقيا.

وستظل إندونيسيا ملتزمة، بوصفها شريكاً حقيقياً لأفريقيا، بالحفاظ على السلم والأمن. وسوف نواصل العمل سوية مع أفريقيا.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية بولندا.

السيد تشابوتوفيتش (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر الرئاسة الروسية والأعضاء الأفارقة في المجلس – جنوب أفريقيا وغينيا الاستوائية وكوت ديفوار – على جمعنا اليوم لمناقشة دور الشراكات في تعزيز السلم والأمن في أفريقيا. وأود أيضاً أن أشكر السيدة ماريا لويزا ريبيرو فيوتي، رئيسة ديوان الأمين العام، والسيد موسى فقي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، على إحاطتيهما الشاملتين والثاقبتين.

إن القارة الأفريقية بشكل خاص عرضة للنزاعات وقد كانت ساحة لأكثر من ربع النزاعات العنيفة والاضطرابات والأزمات في السنوات الأخيرة – في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى وليبيا والصومال، وهذا غيض من فيض. وفي عام ٢٠١٨ وحده، كان ٥٠ في المائة من جلسات مجلس الأمن القطرية أو المتصلة بالحالات الإقليمية مكرساً لأفريقيا. إن الأسباب الجذرية للعنف والنزاع في أفريقيا معقدة. يفاقم الفقر والتفاوتات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا المشاكل التاريخية العميقة الجذور. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الجهات الفاعلة من الدول ومن غير الدول تتدخل بشكل متزايد عن طريق استخدام المجموعات العسكرية الأجنبية سعياً لبسط النفوذ، الأمر الذي يقوض الحالات الهشة بالفعل.

وتتغير التحديات الأمنية في القارة سريعاً، مع حدوث صدامات عرقية والاتجار بالمخدرات والبشر. كما أن العنف المتصل بالانتخابات، وتدفقات الهجرة غير النظامية، والمشاكل الأمنية عبر الحدود، والتطرف والإرهاب في ازدياد. لقد اندلعت النزاعات العنيفة في جزء منها حول وفرة الموارد المعدنية المربحة. ويتطلب التصدي لهذه المشاكل على أرض الواقع إجراءات مصممة خصيصاً وجهوداً دولية مشتركة.

وأودّ أن أحاول الإجابة عن الأسئلة التي أثيرت في جلسة اليوم وأن أتكلم من منظور بلد كان له تجربة في التحول السياسي السلمي والديمقراطي واستفاد من الشراكات المحلية والإقليمية.

أولاً، أودّ أن أشدد على أن مبدأ الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية يجب أن يظل ذا أهمية. ونعتقد أن وجود مؤسسات الدولة القوية والخاضعة للمساءلة أمر بالغ الأهمية لكفالة الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي. إن ضعف الجهاز الحكومي والافتقار إلى حلول بقيادة إقليمية هي من ضمن مصادر انعدام الأمن والاستقرار في أفريقيا.

بيد أن مفهوم الملكية الأفريقية لزمام الأمور بحاجة إلى تعزيز عن طريق الإرادة السياسية القوية، وهذا هو المنحى الذي ينبغي لمجلس الأمن أن يبحث فيه عن دوره. وثمة حاجة إلى تعزيز الحوار بشأن التحديات التي تواجه السلام والأمن وإلى دعم خطة التكامل الأفريقي من خلال زيادة التعاون مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الذي ينبغي أن يقدم مواقف واضحة وفي الوقت المناسب إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

ثانياً، نشيد بحقيقة تواصل الأمم المتحدة بصورة منتظمة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بشأن مسائل السلام والأمن. وينبغي أن تسعى هذه الشراكة إلى سد الفجوة الإنمائية من خلال تعزيز التعاون الاقتصادي وتعزيز التنمية المستدامة. هنا تشكل الجماعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا اللبنات الرئيسية للتكامل الاقتصادي. ولزيادة فعاليتها، ينبغي لهذه الجماعات تحسين التقارب بين السياسات ومواءمة ولاياتها

وتعزيز التنسيق مع البلدان الأعضاء. ويمكن لتلك الجماعات أيضاً أن تنظر في فكرة إنشاء فرق العمل المتعددة الجنسيات من أجل النجاح في مكافحة الإرهابيين والمتطرفين والجريمة العابرة للحدود.

وبصورة أعم، نجد من الضروري تعزيز التنسيق والاتساق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال وضع الأطر السليمة للتحليل والتخطيط واتخاذ القرارات. وقد أيدنا في شباط/فبراير، بوصفنا عضواً في مجلس الأمن، التزامنا بالسلام والأمن في القارة الأفريقية من خلال اتخاذ القرار ٢٤٥٧ (٢٠١٩)، الذي أقر مجلس الأمن فيه بأن مهمة بناء السلام والاستقرار تقع أساساً على عاتق الاتحاد الأفريقي والدول الـ ٥٥ الأعضاء فيه. ويسلم القرار أيضاً بالحاجة إلى التعاون الدولي والشراكات لدعم الحلول المحلية والإقليمية. ويعمل القرار مثالاً على الجهود المبذولة لتعزيز الشراكة مع الاتحاد الأفريقي.

ثالثاً، ينبغي لنا أن نسأل بانتظام عما إذا كان يمكننا أن نفعل المزيد لدعم السلام والأمن في أفريقيا، وعن السبل التي ثبت أنها ذات أقصى قدر من الكفاءة. وتؤكد بولندا على أهمية منع نشوب النزاعات وتعزيز عمليات حفظ السلام من خلال الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وقد زادت قدرات عمليات السلام في أفريقيا زيادة كبيرة. ونحن بحاجة إلى مناقشة مناسبة بشأن دور المنظمات الإقليمية المسؤولة عن صون السلم والأمن في مناطقها وتعاونها مع مجلس الأمن.

وفي الوقت الحاضر، يوجد أربعة من أصل خمسة من ذوي الخوذ الزرق التابعين للأمم المتحدة في أفريقيا. وقد نفذت الدول الأفريقية عمليات خاصة بها وساهمت بعدد كبير من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. بيد أن نموذج الأمم المتحدة لحفظ السلام لم يكن يرمي إلى إجراء عمليات إنفاذ القانون أو مكافحة الإرهاب أو التعامل مع التحديات العابرة للحدود الوطنية مثل الجريمة المنظمة أو التطرف الإقليمي المصحوب بالعنف. ويبدو أن الاتحاد الأفريقي وغيره من الهيئات الأفريقية مثل المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل أو القوة المشتركة المتعددة الجنسيات تحتلّ موقعاً مناسباً تماما للتصدي لهذه الأنواع من التحديات.

إن أفريقيا قارة ذات إمكانات كبيرة لم تتحقق بعد. ويستحق الكثير من شبابها الألمعيين الحصول على التعليم الجيد وفرص العمل. لا يتخذ الأشخاص الذين يرون مستقبلاً أفضل لأنفسهم في وطنهم القرار المحفوف بالمخاطر في الشروع برحلة خطرة إلى الخارج. إن مفتاح بلوغ الأهداف السياسية والإنمائية والأمنية هو الثقة وإشراك السكان المحليين. وأفريقيا ليست استثناء. وينبغي أن تظل الأمم المتحدة مشاركة عن كثب، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي والشركاء الآخرين، في إرساء أسس متينة للسلام المستدام والشامل للجميع في المنطقة.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية بيرو.

السيد بوبوليسيو باردواليس (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نود أن نرحب بكم، سيدي الرئيس، وبالوزير لافروف ونشكركم على هذه الجلسة الحسنة التوقيت، وأن نرحب أيضاً بمشاركة الشخصيات البارزة الحاضرة معنا عصر اليوم. ونحن ممتنون أيضاً للبيان الهام الذي أدلت به السيدة ماريا لويزا ريبيرو فيوتي، رئيسة ديوان الأمين العام، والسيد موسى فقي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي.

إننا ندرك مسؤولية الشعوب والقادة الأفارقة ووحدتهم فيما يخص تحقيق الهدف الطموح الذي وضعوه لإسكات دوي البنادق وتعزيز السلام المستدام في القارة، تمشياً مع جهود المجتمع الدولي. ونرحّب على وجه الخصوص بالاتفاقات التي تم التوصل إليها في السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى، حيث نشارك بعدد كبير من القوات في إطار بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

إن وضع أساس قانوني إقليمي شامل بهياكل إدارية وآليات تنسيق جديدة قد عزز أوجه التآزر والتكامل بين منظومة الأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن، وبين مختلف المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية بهدف إضفاء الطابع المؤسسي على هيكل السلام والأمن العالمي وجعله أكثر فعالية. وفي هذا الصدد، نود أن نشير إلى المجالات الثلاثة التي لا تزال ثمة إمكانيات كبيرة في رأينا لبذل جهود مشتركة فيها.

أولا، في مجال منع نشوب النزاعات، نرى أنه من الضروري تعزيز قدرات القارة على الرصد والإنذار المبكر، بما في ذلك مكاتب الأمم المتحدة في المنطقة. وسيكون من المهم، على وجه الخصوص، مواصلة تعزيز تطوير الدبلوماسية الوقائية واللجوء إلى الوسائل السلمية لتسوية المنازعات على الصعيد الإقليمي، في ضوء التجارب الإيجابية والدروس المستفادة، بما في ذلك تلك الخاصة بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في جنوب السودان، اللتين يشجع المجلس التعاون النشط معهما.

ثانيا، في مجال عمليات حفظ السلام، نرى أن الزخم الحالي الرامي إلى زيادة الكفاءة ومعايير الأداء في هذه العمليات يتطلب الاستفادة من المزايا النسبية لكل من الهيئات العالمية والإقليمية. وتوضح النتائج الواعدة لزيارات التحليل والتقييم المشتركة التي قام بها المسؤولون في الأمانة العامة والاتحاد الأفريقي إمكانيات ذلك النهج، الذي يرتكز على القرارين ٢٣٢٠ (٢٠١٦) و ٢٤٥٧ (٢٠١٩)، والإطار المشترك لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن. كما نود أن نشدد على التجربة الأفريقية في مكافحة الإرهاب المكتسبة عن طريق العمليات الإقليمية في بوروندي والصومال، ومؤخرا عن طريق المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات لمكافحة جماعة بوكو حرام، التي تشكل مبادرات ابتكارية في إطار منظومة السلم والأمن الأفريقية. ونؤمن بالأهمية البالغة لإسهام الأمم المتحدة في بناء قدرات تلك الكيانات بهدف تزويدها بتمويل مستدام ومرن ويمكن التنبؤ به، لا سيما حيثما تكون ثمة احتياجات أكبر، تمشيا مع مبادرة الأمين العام المعنونة ”العمل من أجل حفظ السلام“.

ثالثا، في مجال التنمية المستدامة وبناء السلام، نرى أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ ينبغي أن تعزز كل منهما الأخرى سعيا لبلوغ الهدف النهائي المتمثل في معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، وتعزيز النمو الاقتصادي على أساس سيادة القانون، وتشجيع مشاركة النساء والشباب باعتبارهم عوامل تغيير في مجتمعاتهم. ونود أيضا تسليط الضوء، في سياق عمليات إعادة الإعمار والمصالحة الوطنية، على دور لجنة بناء السلام بوصفها هيئة استشارية تسهم في إقامة التحالفات اللازمة لتوطيد السلام في القارة.

وفي الختام، نؤكد أن الاستثمار في تنمية القدرات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية وتعزيزها يمثل، في السياق الحالي، البديل الأكثر فعالية وكفاءة لمسؤوليتنا المشتركة عن صون السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن للأمين العام لوزارة الخارجية في بلجيكا.

السيد فان دير بليجم (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): إن تعداد سكان القارة الأفريقية سيكون ٢,٥ بليون نسمة بحلول عام ٢٠٥٠. أي أن شخصا واحد من كل أربعة سيكون أفريقيا. لقد أصبح مهد البشرية مستقبلها أيضا. إنها قارة فتية تتمتع بدينامية اقتصادية استثنائية ومجتمع مدني مفعم بالحيوية. ولكن لا يزال هذا المستقبل محبطا بسبب النزاعات العنيفة، التي تشمل أطول النزاعات وأشدها فتكا في العالم. وتنطوي الاستجابة لتلك التحديات بالضرورة على تعزيز الشراكة بين جميع قوى السلام.

ولطالما دعا بلدي، شأنه في ذلك شأن الاتحاد الأوروبي، إلى إقامة شراكة مجددة أكثر عالمية ودينامية وطموحا مع القارة الأفريقية. وستستند هذه الشراكة إلى تعزيز القيم التي نتشاطرها. فدعونا نتجاوز العداوات السابقة ونلتفت إلى ما يجمعنا، ألا وهو احترام سيادة القانون والديمقراطية وحقوق الإنسان. وهي نفس القيم التي تلهم الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي. دعونا نعززها ونعمل بشكل أوثق مع الاتحاد الأفريقي في مجال السلام والأمن، وذلك بغية إسكات دوي المدافع في أفريقيا. ولكن دعونا أيضا نعمل معا أكثر من ذلك بشأن التنمية، وحقوق الإنسان، والحوكمة الرشيدة بوصفها وسائل قوية لتحقيق الاستقرار.

وعلى نحو ما ذكَّرنا الرئيس موسى فقيه محمد اليوم، فإن الاتحاد الأفريقي قد شرع المضي في طريق طوعي وطموح لتحقيق السلام والأمن الدوليين. وأرحب بالتقدم المحرز لا في تنشيط صندوق السلام فحسب، بل وفي وضع إطار قاري للامتثال لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني أيضا.

وبلجيكا، بصفتها عضوا في المجلس، ملتزمة بالعمل بشكل وثيق مع شركائها لدعم تلك الجهود. ويجب أن تكون عمليات الاتحاد الأفريقي، التي تكمل عمليات الأمم المتحدة، مؤهلة للحصول على تمويل يفي بالغرض ويمكن التنبؤ به. ولكن يجب علينا أن نفعل المزيد. ويجب أن يتخذ مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي خطوة أخرى إلى الأمام في مجال التنسيق والتعاون. ولا بد من أن تكون تحليلات المخاطر والنزاعات أكثر اتساقا. ويمكن أن يبدأ ذلك باتخاذ إجراءات بسيطة، مثل تحسين التنسيق بين جداول الأعمال، وإجراء المزيد من الزيارات المشتركة، وزيادة الطابع العملي لاجتماعاتنا المشتركة، واتخاذ قرارات مشتركة بشأن الالتزامات المشتركة.

ولن تكون هذه الشراكة المتجددة ملائمة للغرض إلا إذا أخذت في الاعتبار التنوع الأفريقي، من الناحيتين الجغرافية والمؤسسية. ويتطلب مبدأ الولاية الاحتياطية، وهو مبدأ معروف جيدا في أوروبا، اتخاذ إجراءات عامة على سبيل الأولوية على أنسب المستويات. فبعض الأزمات تدار إدارة جيدة على الصعيد دون الإقليمي. وقد أثبتت ذلك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، على سبيل المثال، من خلال إدارتها الفعالة والسريعة لأزمة في غامبيا في عام ٢٠١٧، فضلا عن مشاركتها في غينيا – بيساو. ومع ذلك – وأود أن أؤكد على هذه النقطة – ينبغي ألا يُتخذ مبدأ الولاية الاحتياطية بأي حال من الأحوال ذريعة للتقاعس عن العمل، وألا يكون عائقا أمام إحراز التقدم. وينبغي أن يكون تحقيق السلام والرخاء لجميع الأفارقة بمثابة البوصلة في عملنا. ونرى أن الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لا يزال لهما دور رائد، وفقا لميثاقيهما التأسيسيين، ويجب أن يكونا على استعداد للقيام به.

وسأكون مقصرا إن لم أُشِدْ بالمرأة الأفريقية قبل أن أختتم بياني. وستكون الكيفية التي يتم بها تسخير مهارات المرأة في أفريقيا ووجهات نظرها في السنوات المقبلة ذات أهمية أساسية. فالقيادات النسائية ورائدات الأعمال يثبتن لنا كل يوم أنهن قادرات على تحويل القارة. وقد أثبتت الوسيطات والمنظمات النسائية مرارا وتكرارا أن مشاركتهن في عمليات السلام والعمليات الانتقالية شرط أساسي لتحقيق السلام الدائم. وأخيرا، فإن المرأة الأفريقية، شأنها في ذلك شأن جميع النساء في العالم، تطالب باحترام حقوقها. وتقف بلجيكا مع هؤلاء النساء، اللائي نؤيدهن بطرق عديدة.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لوزير الدولة في وزارة الخارجية الاتحادية في ألمانيا.

السيد آنين (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أحيانا نجد الأمل في أماكن غير مُتَوَقعة. وفي الآونة الأخيرة، غدا السودان أحدها. وقد زار الخارجية الألماني هايكو ماس ذلك البلد في الشهر الماضي حيث اجتمع مع ممثلي الحكومة الراغبين في

الاستماع لمطالب الشعب. والتقى بالرجال والنساء الشجعان الذين أسقطوا نظام البشير بالاحتجاجات السلمية. وسيكون تعطشهم للعدالة والديمقراطية والسلام أفضل ضمان لتوجيه السودان وعبوره للمرحلة الانتقالية الصعبة التي تنتظره، ولكن شعب السودان يقول لنا أيضا إنه بحاجة إلى دعمنا.

ولذلك، فإن أول رسالة أوجهها اليوم هي أن علينا جعل الشعوب الأفريقية في صميم جهودنا. إنهم يستحقون دعمنا. ولهذا السبب، نشجع قيادة المرأة الأفريقية في العمليات السياسية عن طريق شبكة القيادات النسائية الأفريقية وشبكة النساء الأفريقيات لمنع نشوب النزاعات والوساطة. ولهذا السبب، نعمل في سبيل تنفيذ القرار ٢٤٦٧ (٢٠١٩)، على سبيل المثال، في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا بد من وضع حد نهائي للعنف الجنسي في حالات النزاع. ولهذا السبب، يجب على المجلس معالجة حالة الأشخاص الذين يعانون من التشرد أو العنف أوسوء التغذية أو المرض. ويسرني أن أعلن أن ألمانيا ستساهم بسبعة ملايين يورو أخرى إضافة للتبرعات التي قدمتها بالفعل لمكافحة وباء الإيبولا وقدرها ٦٠ مليون يورو.

أما رسالتي الثانية اليوم فهي أنه يجب علينا أن نظل ملتزمين في مرحلة ما بعد الأزمة الراهنة. والانتقال السلس من حفظ السلام إلى بناء السلام ومن بناء السلام إلى بناء مجتمعات مستقرة وشاملة للجميع هو ما ينبغي أن نسعى إلى تحقيقه معا. ولذلك، ستزيد ألمانيا تبرعاتها لصندوق بناء السلام بواقع ١٥ مليون يورو في هذا العام.

غير أننا، كمجلس، يتعين علينا أيضا التركيز بدرجة أكبر على العوامل المحركة للنزاع. ويتمثل أحد العناصر الرئيسية في مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تتسبب في سقوط ضحايا بين المدنيين أكثر من ضحايا أي نوع آخر من الأسلحة. وبناء على ذلك، سنواصل دعم مبادرة الاتحاد الأفريقي ”إسكات البنادق بحلول عام ٢٠٢٠“ ومعالجة التداعيات الأمنية لتغير المناخ التي تؤثر على العديد من المناطق، ولا سيما في أفريقيا. ولا بد أن يصبح التخفيف من آثار تغير المناخ عنصرا رئيسيا في جميع جهودنا، بما في ذلك القرارات والأنشطة.

ورسالتي الثالثة هي أننا نحتاج إلى شراكات أقوى وأذكى مع أفريقيا، تقوم على الحلول الأفريقية والقيادة الأفريقية. ونحن فخورون بأن الاتحاد الأوروبي هو أحد أكبر شركاء الاتحاد الأفريقي في مجال الأمن، إذ قدم ٢,٧ بليون يورو لبعثات السلام بقيادة أفريقية على مدى الـ١٥ عاما الماضية. ونحن على استعداد لتعزيز ذلك. وينبغي لنا أن نهدف إلى توثيق التعاون بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وفي هذا الصدد، أود أن أقول إننا نتطلع إلى الاجتماع المزمع عقده في أديس أبابا في تشرين الأول/أكتوبر. ونرحب بجهود الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لاستكشاف السبل الكفيلة بتعزيز التعاون الثلاثي.

وسنواصل الاستثمار في الشراكات الدائمة. واستجابة لنداء زعماء المنطقة للحصول على مزيد من الدعم، شرعت ألمانيا وفرنسا في شراكة دولية من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الساحل. وتركز هذه الشراكة على العناصر المحورية في الكفاح من أجل السلام والأمن، ألا وهي، تكوين قوات أمن حسنة الإدارة ومدربة ومجهزة جيدا، توفر الأمان لشعوبها. وهي منبر لتنسيق الدعم الدولي لقطاع الأمن في بلدان المنطقة وأساس للربط الفعال بين الأنشطة الأمنية التي تنطوي على اتخاذ تدابير لتحقيق الاستقرار ومنع نشوب النزاعات.

في الختام، فإن ممثلي المجتمع المدني الشجعان في السودان والنساء اللائي يُعدن بناء حياتهن في جمهورية الكونغو الديمقراطية والقرويين في منطقة الساحل، الذين يرغبون في العيش في مأمن من التهديدات الإرهابية، يتطلعون إلينا جميعا وكلهم أمل. فلنكفل أن يكون المجلس هو المكان الذي يمكنهم اللجوء إليها.

السيد ألن (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أرحب اليوم بجميع الوزراء الحاضرين في المجلس اليوم. وقد كان وزير الخارجية دومينيك راب يود أن يتكلم باسم المملكة المتحدة اليوم، ولكنه اضطر للعودة إلى لندن بسبب أعمال برلمانية مستعجلة.

إن المملكة المتحدة مؤيدٌ قويٌ لرؤية الاتحاد الأفريقي المتعلقة بإسكات البنادق في أفريقيا. وكما سمعنا اليوم، فإنه يجري بالفعل إحراز تقدم حقيقي صوب تحقيق هذا الهدف النبيل، مدفوعا في المقام الأول من القادة الأفارقة والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية. ومن المهم أن نرى اعتماد نهج متكامل للأمم المتحدة عبر ركائزها الثلاث لدعم هذا الهدف.

والاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية شركاء لا غنى عنهم في صون السلام والأمن في القارة الأفريقية. ولذلك، تشيد المملكة المتحدة بالجهود المشتركة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في تعزيز الحوار والوساطة في مفاوضات السلام في جميع أنحاء أفريقيا. وقد آتت هذه الجهود، بالإضافة إلى تلك التي تبذلها المنظمات دون الإقليمية، ثمارها الحقيقية في عام ٢٠١٩.

فقد دعمت تلك الجهود الانتقال إلى حكومة يقودها المدنيون في السودان. وسعدنا بتمكن جميع أعضاء مجلس الأمن من دعم موقف الاتحاد الأفريقي في السودان في نهاية المطاف، وبطبيعة الحال، الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى الذي تم إبرامه مؤخرا. ونأمل أيضا في أن يقدم جميع أعضاء المجلس دعمهم الكامل لتنفيذ اتفاق السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وأن يمتنعوا عن القيام بأي نشاط ثنائي مزعزع للاستقرار هناك.

ويحدوني الأمل في أن يواصل رئيس المفوضية الأفريقية محمد والأمين العام غوتيريش بذل مساعيهما الحميدة في المنطقة في الأشهر المقبلة. وهذا أمر حيوي من أجل المساعدة على حل النزاعات ومنع نشوبها، على سبيل المثال، من خلال تشجيع التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق المعاد تفعيله لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان ودعم عملية الحوار الوطني التي أُعلن عنها مؤخرا في الكاميرون. ويمثل التعاون والتنسيق بشأن طائفة من مسائل السلام والأمن أحد العناصر الحيوية للشراكة الاستراتيجية بين المملكة المتحدة والاتحاد الأفريقي. وفي الصومال، نشرت المملكة المتحدة أفرادا عسكريين من خلال الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بالإضافة إلى دعمها الثنائي المكثف لقوات الأمن الصومالية.

ونسلم بالدور الحيوي الذي يقوم به الاتحاد الأفريقي في أنشطة إنفاذ السلام. ولهذا السبب، نؤيد، من حيث المبدأ، السماح باستخدام الأنصبة المقررة للأمم المتحدة للمساهمة في تمويل عمليات دعم السلام الأفريقية بقيادة الاتحاد الأفريقي مستقبلا على أساس كل حالة على حدة ورهنا ببعض الشروط الأساسية. وفي هذا السياق، يحدوني الأمل في أن تؤيد جميع الدول الأعضاء، ولا سيما تلك التي تقدم أكبر قدر من التأييد لهذا الاقتراح، إنشاء الوظائف اللازمة لدعم معايير الامتثال الضرورية في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في مداولات اللجنة الخامسة خلال هذا العام.

ولعل دعم المملكة المتحدة لتحقيق السلام والاستقرار في أفريقيا يتضح كأكثر ما يكون في شراكات الدفاع والأمن. فأفراد قواتنا المسلحة يدرّبون الآلاف من نظرائهم الأفارقة من خلال برامج التدريب الطويل الأمد. وفي هذا الصيف، نظمت قوات المملكة المتحدة تدريبا عسكريا لأحدث كتيبة ملاوية تتأهب للانتشار ضمن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبما أن نشر قواتنا في جنوب السودان سينتهي في عام ٢٠٢٠، سنبدأ المساهمة بقوات بريطانية في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

ويعمل خبراء من المملكة المتحدة أيضا في جميع أنحاء القارة للمساعدة في بناء القدرة الأفريقية على التصدي لمجموعة من التهديدات الأمنية. وعلى سبيل المثال لا الحصر، تشمل تلك التهديدات الإرهاب في الصومال ونيجيريا وكينيا والاتجار غير المشروع بالمخدرات في تنزانيا والاتجار بالأحياء البرية في ملاوي وزامبيا. كما ندعم قوات الأمن الأفريقية لمنع العنف الجنسي في حالات النزاع وتنفيذ الخطة الأوسع نطاقا المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

ولا يمكن أن يكون هناك مناقشة عالمية مجدية بشأن تلك المواضيع إن لم تشمل أصوات النساء والفتيات الأفريقيات، كما أنهن سيكن عنصرا محوريا في المؤتمر العالمي بشأن منع العنف الجنسي في حالات النزاع الذي سنستضيفه في لندن في تشرين الثاني/نوفمبر. وثمة دور أكبر أيضا للنساء والفتيات في منع نشوب النزاعات وحلها وفي بناء السلام المستدام. ونعلم أن البحوث تبين أن عمليات السلام التي تشارك فيها النساء تزيد احتمالات استمرارها لمدة ١٥ سنة أو أكثر بنسبة ٣٥ في المائة. وتأتي المرأة في صميم العديد من المبادرات التي نؤيدها لإيجاد حلول سياسية للنزاعات في أفريقيا، مثل شبكة النساء الأفريقيات لمنع نشوب النزاعات والوساطة التابعة للاتحاد الأفريقي وشبكة الوسيطات التابعة للكومنولث.

ومع ذلك يجب أن ننظر إلى ما أبعد من الأزمات الحالية. إن خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ تقر بأن الاستقرار والأمن والحكم الرشيد والتنمية الاقتصادية الشاملة مترابطة ارتباطاً لا ينفصم. وسوف يعتمد الاستقرار والنجاح في أفريقيا في المدى الطويل، جزئياً، على ما إذا كان العشرون مليون شاب أفريقي الذين يدخلون سنوياً سوق العمل يرون آفاقاً مجدية لاستغلال طاقاتهم الهائلة. سوف يكافحون لتحقيق ذلك أينما يكون للصراع أو الفساد أو آثار تغير المناخ قيود على الموارد البشرية والاستثمارات وريادة الأعمال.

وباعتبارنا إحدى أكبر الجهات المانحة للتنمية في أفريقيا، سنواصل التركيز على العمل مع الشركاء الأفارقة بشأن القضايا التي من شأنها تحسين حياة المواطنين الأفارقة. ويشمل ذلك توفير فرص العمل والتعليم الجيد والرعاية الصحية والحصول على خدمات تنظيم الأسرة وقدرة التكيف مع تغير المناخ. سنقدم أيضًا الدعم لتعبئة الاستثمارات الخاصة عالية الجودة التي تحتاجها المنطقة، بما في ذلك من خلال مؤتمر قمة استثماري كبير بين المملكة المتحدة وأفريقيا سيُعقد في لندن في أوائل عام ٢٠٢٠.

ستظل المملكة المتحدة ملتزمة باتباع نهج كلي لدعم السلم والأمن في أفريقيا، مع تقدير الروابط بين الأمن والازدهار والحكم الرشيد التي تعزز بعضها البعض. وسنواصل أيضاً العمل مع الشراكات في جميع أنحاء المنطقة وعبرها، وذلك مع الإقرار بأن الأفارقة أنفسهم هم الذين يصنعون مستقبل قارتهم.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم على عروضهم وأشكركم، سيدي الرئيس، على هذه الفرصة للمشاركة في هذا الموضوع الهام المتعلق بالسلم والأمن في أفريقيا.

إن الولايات المتحدة ملتزمة التزاما قوياً بتحقيق حياة أفضل لجميع شعوب أفريقيا وهي تبرهن على ذلك من خلال برامجنا الثنائية الفعالة. لقد أنفقت الولايات المتحدة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أكثر من ثلث مساعداتها الإنمائية الثنائية على مستوى العالم منذ عام ٢٠١١. فقد أنفقنا ١٣,٤ بليون دولار في عام ٢٠١٧ وحده لدعم الاستقرار والازدهار في القارة.

هناك حوافز اقتصادية قوية للاستثمار. أفريقيا هي موطن لستة من أسرع عشر اقتصادات نمواً في العالم وأكثر من بليون مستهلك. لكن الولايات المتحدة تدرك أن هذا ليس سوى جزء من القصة الأكبر للقارة – حيث ملايين الأفراد الذين لديهم مهن فريدة وإمكانات غير محدودة. وهذا هو السبب في أن دعمنا لا يثقل كاهل البلدان الأفريقية بديون لا يمكن

تحملها أو بتوقعات غير معقولة. ينبغي أن تكون الرغبة المشتركة لمجلس الأمن هي أن تكون أفريقيا قوية ونابضة بالحياة، خالية من الالتزامات المقيدة التي قد يفرضها عليها البعض. لكن تعزيز الحيوية هذا يتطلب التعاون بين الجهات الفاعلة الإقليمية. وتحقيقاً لهذه الغاية، تشيد الولايات المتحدة بالجهود التي بذلتها الحكومات والمنظمات الأفريقية مؤخراً للاضطلاع بمسؤولية تحقيق تلك الأهداف.

إننا ممتنون للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي حثت الزعماء على الحكم بشكل يشمل الجميع والالتزام بالجداول الزمنية للانتخابات في غينيا بيساو. ونشيد بنشر حفظة سلام من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبدعم الجماعة لعملية الانتقال في غامبيا. كما أننا نقدر عمل الاتحاد الأفريقي وإثيوبيا في المساعدة على تأمين إقامة حكومة انتقالية بقيادة مدنية في السودان. هذه الأمثلة مشجعة.

ينبغي للجهات الفاعلة الإقليمية أن تبذل المزيد من الجهد لمواجهة التحديات التي تهدد الاستقرار. على سبيل المثال، أدى الصراع في المنطقة الناطقة بالإنكليزية في الكاميرون إلى مقتل الآلاف وتشريد مئات الآلاف. وبينما يشجعنا أيضًا إعلان الحكومة عن إجراء حوار وطني، بوسع هذه المنطقة أن تفعل المزيد. نلاحظ أيضًا أن تباطؤ التعاون الإقليمي في جنوب السودان قد أدى إلى إبطاء التنفيذ الكامل لاتفاق تنشيط عملية تسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان.

وكما أبرز الكثيرون هنا اليوم، فإن التمويل هو أحد التحديات التي تواجه التعاون الإقليمي. وينطبق هذا بالتأكيد على حالة عمليات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي. إننا ندرك التضحيات التي يقدمها الاتحاد الأفريقي والبلدان الأفريقية المساهمة بقوات، وندرك التحديات المرتبطة بقيامها بدور أكبر. إن الولايات المتحدة تدعم جهود الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لإنشاء أنظمة توفر تمويلًا يمكن التنبؤ به ومستداماً وموثوقاً للعمليات المستقبلية.

ولكن أية آلية تستخدم الأنصبة المقدرة من الأمم المتحدة تتطلب اتباع نهج مدروس، مع ضمانات مناسبة. يجب أن يتناول أي مشروع قرار بشأن هذا الموضوع المواقف الطويلة الأمد لسياسة الولايات المتحدة، بما في ذلك ما يتعلق بالشفافية المالية والتدابير التجارية. ويجب أيضاً أن يعالج مشروع القرار هذا الشواغل المتعلقة بتقاسم الأعباء بشكل كاف والشفافية المالية والالتزام بمعايير الأمم المتحدة السلوكية في عمليات حفظ السلام. ستعمل هذه المبادئ على تحسين نزاهة عمليات الاتحاد الأفريقي واستقامتها المالية، ولكن الأهم من ذلك أنها ستسمح للاتحاد الأفريقي بتوفير سلم وأمن حقيقيين للمجموعات السكانية المستضعفة.

كما سمعنا طوال هذا الأسبوع الرفيع المستوى من قادة العالم وناشطين وعديدين غيرهم، فإن أقوالنا ستكون في نهاية المطاف فارغة ما لم تدعمها أفعال ملموسة؛ ولا يمكننا أن نتفق على شيئ أكثر من ذلك. نريد أن نعيد تأكيد التزامنا بالقيام بأكثر من الحديث عن السلم والأمن في أفريقيا. هذا هو أحد الأسباب التي دفعت الولايات المتحدة إلى المشاركة مع جنوب إفريقيا في تنظيم رحلة مجلس الأمن القادمة إلى جنوب السودان. ستتيح هذه الرحلة للمجلس رؤية كيفية تأثير أقوالنا وقراراتنا في الحياة على أرض الواقع والتقييم المباشر للكيفية التي يمكننا بها المساعدة في توفير حياة أفضل بشكل ملموس لكل رجل وامرأة وطفل في جنوب السودان، وفي القارة الأفريقية على نطاق أوسع.

السيد سينغر ويزينغر (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): نود أن نشكر الاتحاد الروسي على تنظيمه هذه الإحاطة الإعلامية، ونكرر من جديد تهانينا، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر. ويشرفني أن يكون بيننا الوزير باندور والسيدة فيوتي. وأود أن أتقدم

أيضاً بالشكر لمقدمي الإحاطات الإعلامية على ملاحظاتهم التفصيلية.

تتنوع الأسباب التي تجعل الدول وهي تجد نفسها مغمورة بصراعات مستمرة، ولكن من بين أكثرها شيوعًا الأزمات الاقتصادية، والنضال من أجل الحصول على الموارد الطبيعية والسيطرة عليها، والإرهاب، والاختلافات العرقية والدينية، وآثار تغير المناخ. هذه المجموعة المتنوعة من العوامل تجعل من الضروري التعامل مع قضية الأمن والتنمية في أفريقيا من منظور واسع وشامل.

إن مالي والسودان وليبيا والصومال، على سبيل المثال لا الحصر، تثبت أن التهديدات التي تواجه القارة الأفريقية يجب التصدي لها بطريقة شاملة، مع الاستمرار في إدراك أن المسؤولية الرئيسية عن مستقبل المنطقة هي في أيدي البلدان الأفريقية، بالتعاون مع المجتمع الدولي.

أولاً، نود أن نشدد على أهمية مبادرة ”إسكات دوي المدافع في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠“. هذه المبادرة طموحة للغاية ولكنها ضرورية أيضاً، ونحن نرحب بالتقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للخطوات العملية لتحقيق هذا الهدف الشامل.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلها المجتمع الدولي والخطوات الكبيرة التي قطعتها العديد من البلدان الأفريقية في تحقيق السلم والاستقرار، لا تزال هناك تحديات كبيرة. يجب مضاعفة الجهود لمواصلة دعم المنطقة في هذا المسعى، مع الأخذ في الاعتبار أن التطلعات نحو السلام والأمن والاستقرار في أفريقيا وتحقيق أهداف التنمية المستدامة هي أولويات مشتركة، وذلك على النحو المبين في خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والتي تشكل تحالفًا معززًا من أجل السلم والأمن في المنطقة.

ومن أجل التصدي للتحديات الرئيسية التي تواجه المنطقة الأفريقية، من الأهمية بمكان معالجة الأسباب المباشرة والجذرية للصراعات قبل أن تصل إلى جدول أعمال مجلس الأمن. إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تهدف إلى إقامة مجتمعات سلمية وشاملة ومستدامة، تمثل الخطة الرئيسية للوقاية.

يمكن تعزيز العمل الجماعي عن طريق إشراك الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية، وخاصة في جهود الوقاية والتنمية وجهود ما بعد الصراع. إننا نقدر العمل الذي تقوم به لجنة بناء السلام ونفهم أنه يجب ضمان تعزيز التعاون مع مجلس الأمن لضمان إيلاء الاهتمام الواجب للبلدان الخارجة من الصراع.

من المهم الاستمرار في استخدام الصلاحية التي تحظى بها المفوضية للدعوة إلى عقد الاجتماعات بغية تعزيز التحالفات الاستراتيجية مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لأنها بمثابة منتديات لتعزيز الاتساق مع المبادرات المتخذة على المستوى الوطني عن طريق السماح بتبادل المعلومات بانتظام.

وتكرر الجمهورية الدومينيكية التزامها بتحقيق السلام والأمن الدوليين والحفاظ عليهما، ولهذا السبب نقدم دعمنا لدول الاتحاد الأفريقي في جهودها الرامية للتوصل إلى قارة خالية من النزاعات. ونحث المنظمات الإقليمية على تكثيف أنشطتها في مجال الوساطة وتشجيع الحوار بين الأطراف، بما في ذلك المجتمع المدني بهدف، بناء الثقة وتوفير الإرادة السياسية اللازمة لبناء السلام المستدام في المنطقة. والمشاركة النشطة لمنظمات مثل الاتحاد الأفريقي أداة حيوية لحل النزاعات بالوسائل السلمية والشاملة. وقيادتها ضرورية لبناء الثقة والاستعداد بين الأطراف للدخول في حوار مناسب لإحلال للسلام.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لمساعد وزير الخارجية للشؤون المتعددة الأطراف في مصر.

السيد فوزي (مصر): أود بداية أن أتوجه بالشكر للرئاسة الروسية لمجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر على دعوتها

إلى عقد هذه الجلسة الهامة تحت عنوان ”الأمن والسلم في أفريقيا: الشراكة من أجل تعزيز السلم والأمن الإقليميين“. كما أعرب عن تقديرنا لدعوة مصر بصفتها رئيسا للاتحاد الأفريقي للمشاركة في هذه الجلسة بما يعكس محورية رؤية الاتحاد الأفريقي حيال قضايا السلم والأمن في القارة وبما يؤكد مبدأ الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية.

تواجه القارة الأفريقية العديد من التحديات المتشابكة التي تؤثر على حالة السلم والأمن فيها، وعلى رأسها مخاطر الإرهاب والتطرف التي تمتد جذوره إلى مناطق متفرقة من القارة، إضافة إلى انتشار نشاط الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر والسلاح والتداعيات السلبية لظاهرة تغير المناخ لما لذلك من تأثير على التصحر وندرة المياه والموارد الطبيعية في وقت تتزايد فيه تطلعات الشعوب نحو السلام والاستقرار والتنمية والرفاهية، وأود في هذه المناسبة أن أركز في مداخلتي على ثلاث رسائل أساسية: أولا، تؤمن مصر بأن السبيل الأمثل لإقرار السلام والاستقرار في العالم خاصة في القارة الأفريقية هو العمل على حل الأسباب الجذرية للمشكلات التي تهدد السلم والأمن والعمل على منع نشوب النزاعات والأزمات في المقام الأول، فضلا عن أهمية دور الدبلوماسية الوقائية والوساطة في حل الخلافات التي تنشأ بين الدول، وفي هذا السياق نؤكد ضرورة احترام المبدأ الراسخ الداعي إلى إيجاد الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية وهو الأمر الذي تجسد في نجاح الجهود الأفريقية في صياغة مبادرة إسكات دوي المدافع في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠ وهي المبادرة التي تأتي استكمالا لجهود أفريقية متواصلة تهدف إلى تحقيق الأمن والسلم في أفريقيا والتي تمثل أيضا إضافة هامة لبنية السلم والأمن الأفريقية بركائزها التي تهدف إلى تعزيز جهود الوساطة والدبلوماسية الوقائية من الأزمات والصراعات وإدارتها وحلها وإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات، ولذا تبذل مصر جهودا حثيثة لتطوير الآليات الأفريقية لإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات وإعادة إحياء السياسة الأفريقية ذات الصلة، بما في ذلك من خلال العمل على إطلاق أنشطة مركز الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات، الذي تستضيفه القاهرة. ثانيا، تؤكد مصر أهمية تضافر كافة الجهود الدبلوماسية والإقليمية لدعم أمن واستقرار القارة الأفريقية كما تؤكد في هذا الصدد أهمية تحقيق الاتساق والتنسيق المستمرين بين جهود بين مجلس الأمن من ناحية ومجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي من ناحية أخرى، بهدف توحيد الرؤى والمواقف حول كافة القضايا المطروحة على جدول أعمال المجلسين، وأود في الصدد أن أشيد بالدور المهم الذي تقوم به مجموعة الدول الأفريقية في مجلس الأمن في هذا الإطار. ثالثا، إن جميع الجهود الدولية والإقليمية الهادفة إلى تحقيق السلم والأمن في القارة يجب أن تستند إلى مبدأ الحفاظ على سيادة الدول والدور المحوري للحكومات في صياغة اتفاقات السلام وخطط التنمية استنادا إلى الأولويات الوطنية وإعلاء الملكية الوطنية الخالصة لتلك الجهود، كما أن تحقيق استدامة السلام على المدى الطويل، لن يتحقق سوى من خلال تعزيز قدرة الحكومات على بسط سيادتها على كامل أراضيها والارتقاء بقدراتها المؤسسية في شتى المجالات بما يسمح لها بتحقيق الأمن والاستقرار والحفاظ على مكتسباتها في هذا الشأن.

ختاما، لا يسعني سوى التأكيد على العلاقة الوطيدة بين استقرار حالة الأمن والسلم من ناحية وتحقيق التنمية المستدامة من ناحية أخرى، وضمان التحول من مرحلة تحقيق السلم والأمن إلى مرحلة بناء واستدامة السلام أخذا في الاعتبار أن كافة الجهود الدولية والإقليمية الرامية إلى تحقيق السلام والأمن والاستقرار يجب أن تسير خطاها جنبا إلى جنب مع جهود تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن هذا المنطلق تجري حاليا عملية الإعداد لإطلاق منتدى أسوان للسلام والتنمية المستدامة والمقرر عقده على مستوى القمة يومي ١١ و ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، ليكون بمثابة منصة للحوار والتفاعل بين القادة وصناع القرار والخبراء ولطرح رؤية أفريقية متكاملة للترابط بين عوامل واعتبارات تحقيق التنمية والسلام ووضع المبادرات والسياسات

والآليات الأفريقية القائمة موضع التنفيذ العملي ولتحقيق التنمية المستدامة وبما يسهم في استقرار المجتمعات ويقلل من خطر الاستقطاب نحو الأفكار الهدامة والمتطرفة.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لنائب الأمين العام للشؤون السياسية والمدير السياسي للدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية.

السيد بيلبار (*تكلم بالفرنسية*): أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وتؤيد هذا البيان جمهورية مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وصربيا وألبانيا والبوسنة والهرسك وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا.

وكما ذكر رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي السيد موسى فقي محمد، فإن القارة الأفريقية لم تعد مقترنة بالنزاعات. فالقارة التي يجري فيها التغيير على قدم وساق ويغذيها شباب نشطون ومبدعون، ستشكل أحد محركات النمو العالمي في المستقبل. وفي الوقت نفسه، ورغم النجاحات التي ذكرها الرئيس محمد في السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومدغشقر، لا تزال أفريقيا تواجه تحديات أمنية. وهذا هو سبب دعم الاتحاد الأوروبي بالكامل مبادرة الاتحاد الأفريقي لإسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠. ولهذا السبب أيضًا وضع الاتحاد الأوروبي تدابير منع نشوب النزاعات والإنذار المبكر والوساطة ومواجهة الأزمات في صلب سياسته الخارجية والأمنية المشتركة.

وبالنظر إلى أن النزاعات وأسبابها متعددة الجوانب وعميقة الجذور في العوامل الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية والمناخية، فإن الاتحاد الأوروبي ملتزم باتباع نهج شامل لتعزيز صمود الدول والمجتمعات. ولعل منطقة الساحل هي أفضل مثال على هذا النهج وهي منطقة دون إقليمية استثمر الاتحاد الأوروبي فيها ٨ بلايين يورو على مدار الأعوام الأخيرة.

كما يدعم الاتحاد الأوروبي منظومة السلم والأمن الأفريقية، وتعلم الإصغاء إلى صوت مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وضمان استناد أعمالنا إلى الملكية الأفريقية. وهذا مجال حاسم للغاية بالنسبة لأوروبا.

يدخل الاتحاد الأوروبي المرحلة الرابعة من دعمه لمنظومة السلم والأمن الأفريقية، الذي ظل يدعم تنمية قدراته منذ عام ٢٠٠٧ بمساعدة بلغت ٢,٧ بليون يورو لمساعدة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال/المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في مكافحتها لجماعة بوكو حرام.

وقد أنشأ الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي شراكة استراتيجية قبل ٢٠ عاما، في القاهرة. وشكل مؤتمر القمة الأخير لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، الذي عقد مؤخرا في أبيدجان، فرصة لإعادة تحديد أولوياتنا المشتركة. كما شكلت الاجتماعات الوزارية المنتظمة واللقاءات بين مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ولجنة الشؤون السياسية وشؤون الأمن التابعة للاتحاد الأوروبي واللقاءات المنتظمة بين جميع مفوضي الاتحاد الأفريقي وجميع مفوضي الاتحاد الأوروبي فرصا لتحديد وتجديد هذه الالتزامات من أجل تعزيز عملنا المشترك.

وفي الختام، أود أن أشير إلى العلاقة الممتازة فيما بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، ولا سيما في مجالات السلام والأمن وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ والنمو المستدام والشامل للجميع وحقوق الإنسان ومكافحة تغير المناخ، علاوة على تنفيذ الإصلاحات في الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٠.